تيسير النحو بين الواقع والمأمول

د. منيرة عبدالله ناصر الفريجي (*)

المقدِّمة:

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ تعليم اللغة العربيَّة وتعلُّمها في عصرنا الراهن يثير اهتمام الدارسين والمتعلِّمين في العالم العربيِّ والإسلاميِّ، غير أنَّ نمو هذا الاهتمام عند الباحثين يعود إلى أسباب متعدِّدة: حضاريَّة وثقافيَّة واجتماعيَّة وعلميَّة واقتصاديَّة. ونتج عنه اهتمام بقضيَّة التيسير في النحو والصرف والإملاء؛ لما للتيسير من أهمِّيَّة في استيعاب قواعد اللغة وتمثُّلها في يسر وسهولة. فهي إحدى المشكلات الثقافيَّة والتربويَّة الحادة، بل لعلَّ من أبرزها تعقيدًا وإشكاليَّة مسألة القواعد النحويَّة وتدريسها؛ لما تخلقه من مشكلة حقيقيَّة في النحو تجابه المتعلِّمين، وهذه المشكلة تبرز بوضوح عند المتعلِّم بسبب إثقال النحو، عبر السنين التي مرَّت، بقضايا ليست نحويَّة وإنَّما منطلقة من المنطق والفلسفة وغيرهما ولا علاقة للنحو بها، لذا دعا كثيرون إلى مراجعة النحو؛ للتخلُّص من هذه القضايا المنطقيَّة والفلسفيَّة البعيدة عن علم النحو. فكانت هناك محاولات كثيرة عملت على التطرق إلى هذا الجانب؛ لتسهيل النحو العربيِّ وسمِّيت بـــ " تيسير النحو العربيِّ" أو تسهيله... ألخ، وهذه المحاولات خرجت عنها دراسات عديدة صنِّفت في باب تيسر النحو أو إصلاحه أو تجديده أو تلخيصه وغيرها الكثير من المصطلحات. وقد انقسم فيها الناس بين مؤيِّد ومعارض، فلم تكن الآراء متَّفقة في معظم ما كُتب، كما تناولت بعض الدراسات أعلامًا كتبوا في هذا الجانب، فكانت كالسابقة بين مؤيِّد ومعارض، ويبدو أنَّ هذه الدراسات وغيرها ستكون مجال تفحُّصنا وبحثنا، نتبيَّن منها الجديد والواضح والمفيد، وعرضه بما يناسب أهداف البحث المرجوَّة من تقويم الخلاف والاتِّفاق وتوضيحهما، وما آل إليه البحث في هذا الميدان، حيث سنرى أنَّ البعض ينظر إلى هذا التجديد على أنَّه نوع من الحذف، يؤدِّي إلى تشويه النحو، أو ربَّما تيسير يفضي إلى إخلال بالقاعدة، بل إنَّ بعضهم رأى في التجديد هدم النحو وقواعده، أو الاتِّجاه نحو العاميَّة والانحلال من كلِّ القواعد، ونحن إذ نرى في كلِّ محاولة غير منطقيَّة هي محاولة هدَّامة للنحو، لا تيسيرًا له. فالتجديد يجب أن يقوم على المنطق الرياضيِّ والتحليل العلميِّ للقاعدة النحويَّة، التي لا تبتعد عن قواعد الرياضيَّات المنطقيَّة، ولاسيما عندما يتَّصل الأمر بكيفيَّة تركيب الجملة النحويَّة، التي تقوم على الفهم أولاً، وتستند إلى القاعدة، التي هي نظريَّة ثانية.

وسنعمل في هذا البحث على تتبُّع القراءات النحويَّة المعاصرة، وهي قراءات لنماذج من الأبحاث التي درست وعرضت التيسير النحويَّ، وكثر فيها الخلاف النحويُّ، وكثرت القواعد النحويَّة، فكان أن وقفت عند بعض قضايا النحو، من: أسلوب النداء، وأسلوب التنازع، حيث كثر الخوض فيها من قِبل النحاة القدماء والمحدثين، و كثر أيضًا حولها الجدل. والمرور ولو بشيء يسير على كيفيَّة عرضها. وسنكشف عن أنَّ بعض هذه القضايا المعقَّدة في النحو العربيِّ من الممكن إعادة صياغة بعضها لا حذفها، أو حذف أجزاء منها،

(*) أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية – جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – الرياض– السعودية.

بل يكون في التوضيح والشرح ضمن قواعد محدَّدة، ولا في تخطئة بعض القواعد، كما يكتشف أنَّ بعضًا من هذه القواعد يمكن توضيحها من خلال التخلُّص من بعض الأحكام التي ظلَّت معتمدة على عدم الضبط الذي كان سائدًا في العصور الماضية(إلغاء نظريَّة العامل عند ابن مضاء على سبيل المثال)، ويمكن حلُّها الآن بيسر، وكذلك الحال في بعض القواعد التي يمكن إعادة النظر فيها استنادًا إلى القاعدة محلَّلة تحليلاً منطقيًّا، ونرى أنَّ هناك عددًا من هذه القواعد يمكن أن تُيسَّر وتُقدَّم للطالب سهلة؛ بحيث تيسِّر النحو، بتفسيرها في ضوء القواعد النحويَّة التي لا نريد حذفها، أو هدمها.

ونقرأ أيضًا أنَّ هناك كثيرينَ دعوا إلى تجديد النحو، إمَّا بحذف عدد من الأبحاث، أو حذف أجزاء منها، أو الاستعاضة عن بعضها الآخر بجديد يناسب ويعتمد المعاصرة للتطور العلميِّ والتقنيِّ، وقد نظر البعض إلى أنَّ هذه المحاولات أرادت هدم النحو العربيِّ لا تجديده، فإنَّ أصحابها لا يكلُّون ولا يملُّون من الضرب والنقد عسى أن يصلوا هدفهم.

وبالطبع سيكون مرورنا على أفكارنا السابقة بعرض آراء القدماء أولاً وما قدَّموه من تقعيد للنحو، بوصفه هو الجذر الأساس أو القاعدة الأم، ومن ثمَّ عرض القضايا التي سيقف عندها المحدثون، التي ربَّما تكون موضوعات شائكة أطال القدماء بتحليلها وتفسيرها واشتغال المنطق بها. وما نحاول أن نقدِّمه هنا للطالب والقارئ معًا هو رؤية بعض التوجهات التي طرحت؛ لتعلُّم نحو ميسَّر، مستساغًا بعيدًا عن الأهواء الشخصيَّة، تصبو نحو لغة سهلة سليمة صحيحة معبرة عن كلِّ العصور.

وسنقف في بحثنا أيضًا عند بعض القدماء ومصنفاتهم ومختصراتهم في النحو، وكيف نظَّر لها بعض المحدثين بأنَّها نوع من تبسيط النحو وتيسيره وعرض جديد لموضوعات النحو؟، وترسيخ لها بطرائق حيَّة جذَّابة، فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي أن تنصب جهود التيسير. وذهب البعض الآخر إلى معالجة مسألة تيسير النحو معالجة نحويَّة محضة، ولم يعالجها معالجة تعليميَّة، فيستعين بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليميَّة اللغات [(١)]، وهذا ما ذهب إليه شوقي ضيف، ورآه الآخرون تشويهًا له، كما سردنا في الأعلى، مع أهمِّ ما جاء عند القدامى من موضوعات نحويَّة تطرق لها البعض. ونجد أنَّها مهمَّة، وتثير مشكلات تعليميَّة كبيرة؛ لكون القدامى قد استفاضوا في شرحها وتفسيرها، ولوقوف المحدثون عندها؛ لتيسيرها وتسهيلها على المتعلِّم.... وأعتقد أنَّ هناك فرقًا واضحًا (بين التيسير والتهديم الذي يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربيَّة ونحوها إلاَّ عبئًا في سبيل الانطلاق الفكريِّ والإبداع الأدبيِّ)[(٢)]. وسنجد أنَّ مصطلح التيسير[(٣)]سيقابل التبسيط عند

---

(١) صاري، محمد: تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١م، ص:١٩٦.

(٢) العقاد، عباس محمود: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م، الطبعة الثامنة، ص: ٥١.

(٣) بعيطيش، يحيى: النحو العربي بين التعصير والتيسير، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ٢٠٠١م ص: ١١٥.

البعض، ويتمحور حول بعدين: الأوَّل: تبسيط مفاهيم النحو ومصطلحاته، أو اختزال بعض أبوابه وحذف الكثير. والثاني: إصلاح طرائق تعليمه، باعتماد طرائق إجرائيَّة.

وسنبني حقيقة بحثنا حول دراسة هذين البعدين، وإن بدا الهدف منه أولاً وأخيرًا دراسة ما قدَّمه النحاة من حيث اختصار المادة النحويَّة او تبسيطها. إذ نرى أنَّ تبسيط مفاهيم النحو أو اختزال بعضها يتضمَّن في باطنه التوجُّه للدارس والطالب، الذي يبغي تعلُّم النحو. فتيسير النحو لابدَّ أن يمرَّ في ذهن النحاة بمرحلتين: الأولى نحويَّة محضة، والثانية نحويَّة تعليميَّة كما سنرى لاحقًا إن شاء الله تعالى.

وإلى أين وصل تيسير النحو من هذه الناحية ؟ وهل تمَّت معالجة إشكاليَّة النحو العربيِّ مادة وطريقة في ظلِّ الحقائق المتجدِّدة، التي يثبتها العلماء باستمرار في حقل اللسانيَّات التطبيقيَّة وتعليميَّة اللغات ؟ وهذا ما سنجيب عليه من خلال تقييم الجهود القديمة والحديثة التي بُذلت لحلِّ مسألة القواعد وتدريسها، وهل من الأهمِّيَّة أن يتمَّ التركيز على النحو الوظيفيِّ في تدريس النحو؟ وهل آن الأوان لأن نبسِّط النحو؛ ليخدم فهمنا للتراكيب اللغويَّة، ونفسرها وننزِّلها منزلة قريبة من القلوب والعقول.

نأمل من الله العلي القدير أن يكون قد وفَّقنا في الإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال قراءتنا لموضوع التيسير النحويِّ بين الواقع والمأمول.

المفهوم الإجرائيُّ لتيسير النحو:

ذهب البعض إلى أنَّ التيسير هو انتقاء علميٌّ للمادة النحويَّة، يتضمَّن تأمُّلاً وتفكيرًا في طبيعة هذه المادة المدرَّسة، وكذلك في طبيعة تدريسها وغاياتها، ثمَّ إعدادًا لفرضيَّاتها الخصوصيَّة، انطلاقا من المعطيات المتجدِّدة والمتنوِّعة باستمرار في اللسانيَّات وعلم النفس وعلم الاجتماع والبيداغوجيا... ألخ[1].

نجد في هذا الفهم للتيسير نظرة منطقيَّة براجماتيَّة، لا تخرج عن تكوين معادل موضوعيٍّ للعلائق بين الأشياء، وهي بذلك تحيلنا إلى أن نقف أولاً عند معنى التيسير لغويًّا، وبعدها نتتبَّع مفهومه حسب ما جاء عند النحويِّين الذين تطرَّقوا إلى موضوع تيسير النحو، وأعطوه جلَّ اهتمامهم

وذهب العلماء إلى تحديد المفهوم الإجرائيِّ لمصطلح تيسير النحو من وجهة نظر التربية الحديثة، فهو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة، عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلِّمين. فعلى هذا، ينحصر التيسير في كيفيَّة تعليم النحو، لا في النحو ذاته[2].

---

(١) من البيداغوجية إلى الديداكتيك، دراسة وترجمة د/ رشيد بناني، الحوار الأكاديمي والجامعي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص: ٣٩.

(٢) صالح،عبد الرحمن الحاج: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية،مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر ١٩٧٣ / ١٩٧٤، ص ٢٢ – ٢٣

وقال البعض: إنَّ التيسير لا يعني استبدال مصطلح نحويٍّ مبهم بآخر جليٍّ واضح، أو بتعويض تعريف معقَّد بآخر سهل مبسَّط، أو بإعداد مقرَّرات مختصرة عوضًا عن المقرَّرات الطويلة المكثَّفة، أو بحذف أجزاء من النحو والإبقاء على أجزاء أخرى.... (١)

وهذا ما ذهب إليه شوقي ضيف بقوله: (ورأيت دعمًا له وأداء لحقه أن أؤلِّف هذا الكتاب الجديد؛ لأزوِّد بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية المستأنية؛ حتى يستبين نهجي غاية الاستبانة فيما رسمته فيه للنحو التعليميِّ من تجديد وتيسير)(٢)

وذهب البعض إلى أنَّ التيسير ليس بحذف بعض أبواب النحو، بل بتيسير سبل تناوله، وتقديمه للناشئة، وهذا ما بيَّنه المخزومي من أنَّ التيسير لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحويَّة والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو، ولكنَّه ينبني على العرض الجديد لموضوعات النحو،بإصلاح شامل لمنظومة الدرس النحويِّ وموضوعاته أصولاً وفروعًا. ومنها تخليص النحو العربيِّ ممَّا علق من شوائب وفلسفة، حملتها فكرة العامل(٣).

وتناول البعض مصطلح التيسير من ناحية لغويَّة، مبيِّنًا أنَّ تيسير النحو العربيَّ لا يمكن أن يتمَّ إذا لم يستند الباحثون والدارسون إلى المنهج اللغويِّ الحديث، ويتنكبوا عن التفاسير الفلسفيَّة والتأويلات المتعسِّفة.

وهناك مصطلحات تتقارب من التيسير، أو ربَّما قُصد بها التيسير مثل

١) الإحياء: حيث تمثَّل بالحذف والإلغاء والتجديد، وإعادة الترتيب، وفق الإسناد والتكملة والأساليب؛ لذا ارتبط مصطلح الإحياء بإلغاء نظريَّة العامل النحويِّ، واستئصال جذورها، وما تستلزم من تقديرات وتأويلات، وارتبط المصطلح كذلك بحذف بعض الأبواب النحويَّة؛ لتيسير قواعده، وتسهيل تناولها، وإعادة النظر في الحركة الإعرابيَّة.

وهو ينطلق من دعوى صعوبة النحو، وضرورة بعثه من جديد، وترك شواهده التقليديَّة، من منطلق أنَّ العصر غير العصر، والشواهد غير الشواهد، ولا داعي لإرهاق المتعلِّم بالشواهد الميتة، التي عفا عليها الزمن(٤).

٢) التبسيط: يقال بسَّط الشيء: نَشَرَهُ وجعله بسيطًا لا تعقيد فيه(٥). وهو لايخرج عن سبل التبسيط المقترحة في النحو العربيِّ، التي تكمن في آليَّة عرضه،لا بتغير مسمَّيات أبوابه.

---

(١) صاري، محمد:تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، ص: ١٨٤.

(٢) ضيف، شوقي: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج جديد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ م، ص: ٦.

(٣) المخزومي، مهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ص: ١٤– ١٥.

(٤) مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩، ص: ٥.

(٥) مجمع اللغة العربية القاهرة: المعجم الوسيط، القاهرة، الطبعة الثالثة. ١٩٩٨م،، مادة:(ب س ط).

٣) التجديد: يقال جدَّد الشيء: صيَّره جديدًا[١]. والتجديد كما يراه الصغير فكُّ الحصار عن التراث النحويِّ؛ ليعود طليقًا بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحويِّ؛ ليعود غضًّا طريًّا بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطريَّة، دون المعالجات الكلاميَّة، والتقسيمات المنطقيَّة التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته، وابتعدت عن النحو في معانيه ومراميه الأخرى[٢].

ونجد أنَّ مصطلح التجديد ارتبط نظريًّا بالحذف والاختصار والإلغاء بمحاولة ابن مضاء في "الردِّ على النحاة " [٣]، وكانت خطوة إصلاح حقيقيَّة تيسيريَّة في النحو؛ لأنَّ جلَّ جهود ابن مضاء ذهبت إلى إلغاء نظريَّة العامل النحويِّ، فرأى إلغاءه واستبدال التعليق بالعمل، وضرورة التخلِّي عن المفاهيم عند النحويِّين التقليديِّين. وبهذا قد طرق بابًا شجَّع مَن بعده، الذين انتهجوا التيار النقديَّ أن يتناولوا النحو بالنقد والتمحيص، والدعوة إلى التجديد والتطوير، مع ما أثير حول الكتاب من آراء وانتقادات.

وارتبط كذلك مصطلح التجديد بالانصراف عن نظريَّة العامل، وإعادة تنسيق أبواب النحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلاً عن حذف زوائد كثيرة في النحو، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، وتمثَّل ذلك نظريًّا في كتاب "تجديد النحو" لشوقي ضيف الذي يُعدُّ استمرارا لعمله على تحقيق كتاب "الرد على النحاة ". بعد أن استلهم ضرورة التطوير في درس النحو ومنهجه، ودعا إلى التخلُّص من نظريَّة العامل، أو التخفيف منها، إذا لم يتمّ إلغاؤها[٤].

وذهب البعض إلى أنَّه ينبغي أن يكون عمل الدارسين والباحثين العودة به إلى سابق طبيعته، واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ، وتصله بالأفهام والأذهان والأذواق.

وأطلق الصغير على محاولات الجواريِّ مصطلح التجديد في النحو؛ وذلك في كتابه (نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري) [٥].

وارتبط مصطلح التجديد عند تمَّام حسَّان [٦] بالإحلال والاستبدال، وتمثَّل باستبدال القرائن بفكرة العمل النحويِّ [٧]؛ ذلك أنَّ القرائن تعمل على نقل المعنى الدلاليِّ بين المرسل والمستقبل، والمتكلِّم والسامع، ولها علاقات سياقيَّة صغرى وكبرى، وفق القسم الذي تنتمي

---

(١) مجمع اللغة العربية القاهرة: المعجم الوسيط،، مادة:(ج دد).

(٢) الصغير،محمد حسين: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، العراق، مطبعة المجمع العراقي، ١٩٩٠ م، ص: ١٠.

(٣)ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٢، ص: ٥.

(٤) ضيف، شوقي تجديد النحو: نشر أدب الحوزة، القاهرة، ١٩٨٢م، ص: ٦.

(٥)الصغير، نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، ص: ١٠.

(٦)حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: ١٨٩.

(٧) المرجع نفسه ص:١٩٠.

إليه، وهذا يغني عن القول بالعامل النحويِّ. ونخلص إلى أن مصطلح التجديد تضمَّن الإصلاح والتطوير والإلغاء والاستبدال والإحلال، وتمثَّل عمليًّا بفكرة إلغاء العامل النحويِّ، وإحلال فكرة القرائن مكانه.

إذن لم يتَّفق أصحاب التيسير النحويِّ المعاصر على مفهوم محدَّد للتيسير، فقد ذهبوا مذاهب شتَّى، واختلفوا اختلافات كثيرة فاقت اختلاف القدامى في بعض المسائل النحويَّة التي عدَّها بعض أصحاب التيسير عيبًا وإحدى مشكلات النحو. بل لم يتَّفقوا على اصطلاح واحد لهذه الحركة، فمنهم من اصطلح عليه بمصطلح التيسير، ومنهم من سمَّاه إصلاح وإحياء وتجديد وتبسيط وتقريب وتعريب... ألخ.

لكنَّهم أجمعوا على أنَّه محاولة تقريب النحو للناشئة ولغير المختصين من المتعلِّمين، أو محاولة إعادة النظر في القواعد النحويَّة القديمة وطرحها بأسلوب علميٍّ رصين في ضوء التراث، أو تقديم النحو خاليًا من العلل والتفريعات والتأويلات، سهل المتناول قريب المأخذ من أذهان المتعلِّمين، باستخدام مناهج وطرائق تربويَّة مختلفة

ومنهم مَنْ فرَّق بين التجديد والتيسير، فالمحافظون يقصرونه على الحذف والاختصار، والتغيُّرات الشكليَّة، وإعادة ترتيب الأبواب النحويَّة، وتقريب ما توعَّر منها، دون المساس بجوهر النحو.

أمَّا المجدِّدون فيرون أنَّ ذلك لا يحلُّ المشكلة، ولا يعين على تذليل الصعوبة منه، بل هي مهمَّة تربويَّة خالصة؛ لذا اشترطوا أن تسبقه خطوة جريئة، تتوخَّى إحياء النحو وإصلاحه أو تجديده، ونفخ الروح فيه، ثمَّ تيسيره وتقريبه [١] وبعد أن مهدنا للمفهوم الإجرائيِّ للتيسير، لابدَّ لنا من أن نقف على مفهوم التمييز بين نوعين من النحو: النحو العلميِّ (النظريِّ)، والنحو التعليميِّ (التربويِّ) [٢].

فالنحو العلميُّ التحليليُّ يقوم على نظريَّة لغويَّة تنشد الدقَّة في الوصف والتفسير، وتتَّخذ لتحقيق هذا الهدف أدقَّ المناهج، فهو نحو تخصُّصيٌّ ينبغي أن يكون عميقًا مجردًا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته. وهذا المستوى من النحو يُعدُّ نشاطًا قائمًا برأسه، أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمرُّ والخلق والإبداع. وهذا هو الأساس والمنطلق في وضع نحو تراعى فيه قوانين علم التدريس.

أمَّا النحو التربويُّ التعليميُّ: فيمثَّل المستوى الوظيفيَّ النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة. فهو يركِّز على ما يحتاجه المتعلِّم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدِّمه النحو العلميُّ، مع تكييفها تكييفًا محكمًا طبقا لأهداف التعليم، وظروف العمليَّة التعليميَّة. فالنحو التربويُّ يقوم على أسس لغويَّة ونفسيَّة وتربويَّة، وليس مجرد تلخيص للنحو العلميِّ. فعلى هذا المستوى، ينبغي أن تنصبَّ جهود التيسير والتبسيط، التي تتَّجه بالنحو التربويِّ إلى أن يحذف قدرًا كبيرًا من المعلومات التفصيليَّة، ويقتصر على

(١) زبيدة، إبراهيم: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، المكتب الوطني، ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص: ١٢٤.

(٢) صالح،عبد الرحمن الحاج: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص: ٢٢.

المظهر المطَّرد للقاعدة، وعلى القواعد الوظيفيَّة التي تلبِّي حاجات المتعلِّمين في استعمال اللغة.

ويمكن القول إنَّ ابن خلدون قد قدَّم تحليلاً منطقيًّا واعيًا لتلك العلاقة ما بين الممارسة العمليَّة للنظريَّة النحويَّة بقوله: (إنَّ صناعة العربيَّة، صناعة النحو، إنَّما هي معرفة قوانين هذه الملكة، أي: اللغة ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفيَّة لا نفس كيفيَّة. فليست نفس الملكة، وإنَّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علمًا ولا يحكمها عملاً... وهكذا، العلم بقوانين الإعراب إنَّما هو علم بكيفيَّة العمل. وكذلك تجد كثيرًا من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربيَّة المحيطين علمًا بتلك القوانين إذا سُئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود فيه على أساليب اللسان العربيِّ)[١].

إذن فالنحو العلميُّ شيء، والنحو التعليميُّ شيء آخر ونمط خاص، يتكوَّن من مادة تربويَّة مختارة على غرار أسس ومعايير موضوعيَّة، تراعي أهداف التعليم، وحاجات المتعلِّمين، وظروف العمليَّة التعليميَّة وعليه، فقد (أخطأ كثير من المعلِّمين حين غالوا بالقواعد، واهتمُّوا بجميع شواردها والإلمام بتفاصيلها، والإثقال بهذا كلِّه على كاهل التلاميذ ظنًّا منهم أنَّ في ذلك تمكينًا لهم من لغتهم، وإقدارًا لهم على إجادة التعبير والبيان) [٢].

ولا تكفي المعرفة النظريَّة للقواعد، واستظهارها بعيدًا عن الممارسة والاستعمال فهي (قليلة الجدوى في صيانة اللسان من الخطأ بدليل أنَّ أكثر التلاميذ حفظًا لها، واستظهارًا لمسائلها يخطئ في كلامه أخطاء فاحشة (...) وأنَّها كذلك عديمة الجدوى في اقتدار التلاميذ على التعبير. فكثير منهم يحفظون القواعد ولكنَّ أسلوبهم ركيك، وعباراتهم رديئة، وإنشاءهم ضعيف بوجه عام.)[٣] فما النحو إلاَّ وسيلة لضبط الكلام، وصحَّة النطق والكتابة. هذه غايته التعليميَّة التي أقرَّها العلماء منذ القديم.(النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيَّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها ردَّ به إليه)[٤].

ومنهم من ذهب إلى أنَّ النحو جدّ ضروريّ في تعليم اللغة واكتساب السليقة، ولكن لا كقواعد نظريَّة تحفظ عن ظهر قلب، مطَّردها وشاذها، ولكن كمثل وأنماط عمليَّة، تكتسب بالتدريب والمران المستمرَّين.قال ابن خلدون:(وهذه الملكة (...) إنَّما تحصل بممارسة كلام

---

(١)ابن خلدون: المقدمة، الدار التونسية للنشر–المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ٢/ ٧٢٩.

(٢)إبراهيم،عبد العليم: الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، دار المعارف، الطبعة الثالثة عشر، القاهرة، ص: ٢٠٣.

(٣) المرجع نفسه:/ ٢٠٤.

(٤)ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م: ١/ ٣٤

العرب، وتكرُّره على السمع، والتفطن لخواص تركيبه. وليست تحصل بمعرفة القوانين العمليَّة في ذلك التي استنبطها أهل صناعة البيان. فإنَّ هذه القوانين إنَّما تفيد علمًا بذلك اللسان، ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها)[١].

يمكن القول إنَّ معظم المدارس النحويَّة والتعليميَّة اتَّجهت إلى الأسلوب التطبيقيِّ الميدانيِّ في تعليم النحو من حيث طريقة عرضه، مستخدمين كافة السبل الحديثة العلميَّة والتقنيَّة في ذلك، فيكون عرضًا وظيفيًّا من خلال تراكيب بنيويَّة، وأنماط لغويَّة متدرِّجة في الصعوبة، الهدف منها ترسيخ قاعدة نحويَّة أو صرفيَّة أو بلاغيَّة معيَّنة في ذهن المتعلِّم بطريقة ضمنيَّة عن طريق حمله على القيام بسلسلة من التمارين الآليَّة والتواصليَّة والتحليليَّة المنظمة، وبتكرار محكم؛ حتَّى يصل – في مرحلة معيَّنة من مراحل تعليمه – إلى تصوُّر هيئات التركيب، ومواقع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، حسب ما تقتضيه المعاني فيكون بذلك تيسيرًا له للفهم النحويِّ الصحيح، وإحياء لهدف أسمى وضع النحو من أجله، وهو تفهُّم اللغة العربيَّة وتفهُّم تراثها المتمثِّل في جذورها الأولى في القرآن العظيم.

وفي العصر الحديث "تكوَّنت في إطار علم اللغة التطبيقيِّ وبمشاركة من التحويليِّين فكرة واضحة للتمييز بين النحو الشكليِّ أو العلميِّ من جانب، والنحو التعليميِّ أو التربويِّ من جانب آخر. ومنطلق هذا التمييز: أنَّ النقل المباشر لنتائج البحث اللغويِّ أو لمناهجه إلى تعليم اللغات يُعدُّ من الأخطاء؛ وذلك لأنَّ النحو العلميَّ يقوم على نظريَّة لغويَّة تنشد الدقَّة في الوصف اللغويِّ وتتَّخذ، لتحقيق ذلك، أدقَّ المناهج. [٢].

إنَّ النحو العلميَّ إذًا(يحصر أنماط الجمل النحويَّة في لغة ما، ويقدِّم لكلٍّ منها وصفًا وتفسيرًا) [٣]أمَّا النحو التربويُّ(فيركِّز على ما يحتاجه الدارس، ويختار المادة من مجموع ما يقدِّمه النحو العلميُّ، ويُعدُّلها طبقًا لأهداف التعلُّم وظروف العمليَّة التعليميَّة)، إنَّه (يقوم على أسس لغويَّة ونفسيَّة وتربويَّة، وليس مجرد تلخيص للنحو العلميِّ) [٤] فهو إذًا يسعى إلى تحسين كفاءة المتعلِّم اللغويَّة وأدائه اللغويِّ.

إنَّ النحو التربويَّ أو العمليَّ يتَّسم في رأي شومسكي بالسمات التالية:

١) إنَّه نمط خاص يتكوَّن من مادة مختارة من النحو العلميِّ المفصَّل طبقًا لمعايير تتوخَّى السهولة والفائدة العلميَّة.

٢) إنَّه يقدِّم عرضًا مباشرًا للبنية السطحيَّة، مع الإفادة في الوقت نفسه من الرؤية التحويليَّة.

٣) إنَّه يحذف قدرًا كبيرًا من المعلومات التفصيليَّة؛ كي يناسب الاستخدام الوصفيَّ[٥].

---

(١)ابن خلدون: المقدمة، ٢/ ٧٣١.

(٢)حجازي، محمود فهمي: النظريات الحديثة في علم اللغة وتطبيقاتها على المستوى الجامعي، مجلة التعريب، دمشق،١٩٩٢، ص: ٧٨.

(٣) المرجع نفسه ص: ٧٩.

(٤) المرجع نفسه ص: ٧٨.

(٥) المرجع نفسه ص: ٧٩.

وهو يرى أنَّ النحو العلميَّ دقيق ومفصَّل، ولكنَّه أعقد من أن يكون مادة تعليميَّة صالحة. إنَّ كتابه نصٌّ تعليميٌّ في النحو التحويليِّ (يفيد المتخصِّصين المتقنين للغة؛ بهدف تأهيلهم في منهج البحث اللغويِّ؛ وذلك من أجل إعادة صياغة قواعد لغويَّة متمثِّلة بالفعل. وتكون الإفادة في النحو العلميِّ من الرؤية التحويليِّة في جوانب محدَّدة، دون أن يأخذ المؤلِّف أو المدرِّس الجهاز المعقَّد للقواعد بكاملها، ولكنَّ القواعد العلميَّة الدقيقة يمكن أن تكون كامنة خلف ما ندرسه في الفصل، ولكن لا يعبر عنها صراحة) [١].

إنَّ النقد الذي يوجَّه إلى مؤلِّفي كتب النحو التقليديِّ هو أنَّهم(تصوَّروا أنَّ تعليم اللغة يمكن أن يتمَّ بالتطبيق الواعي للصياغات التجريديَّة، الأمر الذي أدَّى في حالات كثيرة إلى حفظ القواعد، وهذه الأفكار تسيطر على فكر أكثر من اجتهدوا في الوطن العربيِّ في تيسير النحو)[٢] فكانت النظرة الحديثة إلى النحو تتوجَّه إلى تطوير محتواه، والتركيز على أهمِّيَّة التدريبات النحويَّة التي تتجاوز الآليَّة إلى تنمية الكفاءة التواصليَّة.

تيسير النحو عند القدماء:

يذهب معظم الدارسين إلى أنَّ الجاحظ كان أوَّل من دعا إلى الاختصار والتسيير في النحو على الطالب بقوله:(أمَّا النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلاَّ بقدر ما يؤدِّيه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب كتبه وشعر إن أنشده وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمَّا هو أولى به ومذهل عمَّا هو أرد عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنَّما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومن ليس له حظٌ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء) [٣]

وقد ذهب القدماء في النحو منهجيًّا إلى التمييز بين مستويين؛ وذلك إدراكًا منهم لصعوبة تعلُّم النحو، وهذان المستويان هما: مستوى النحو العلميِّ والنحو التعليميِّ، وبتعبير آخر نقول بناء على ما تقدَّم للجاحظ نجد الكثير من النحاة القدماء قد حرصوا في تعليمهم للغة العربيَّة ونحوها إلى التمييز بين مستويين من النحو؛ مستوى نظريّ تحليليّ، ومستوى تربويّ تعليميّ. فقد كانوا على وعي تام بضرورة وجود مؤلَّفات نحويَّة تعليميَّة واضحة تناسب الفئات المختلفة من الناشئة والمتعلِّمين. وقد دفعهم وعيهم بالمشكلة إلى إعداد مختصرات ومتون يضمُّ الواحد منها – أحيانًا – موضوعات النحو الأساسيَّة في صفحات معدودة، تقتصر على ما يلبِّي حاجة المتعلِّم في عبارة مبسَّطة، وموجزة، معتمدين في ذلك على مبدأ التدرُّج والانتقاء، فتجنَّبوا كثيرًا من المسائل الخلافيَّة. ولم يتعصَّبوا لمدرسة نحويَّة معيَّنة، بل ركَّزوا على الموضوعات المذهبيَّة التي استقرَّت عند جمهور النحاة. وهكذا خلت مؤلَّفاتهم من الإسراف في التفصيل والتفسير والولوع بالاستشهاد والاحتجاج والتعليل؛

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه ص: ٧٩ – ٨٠.

(٣)ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب: الفهرست، تحقيق رضا تجدد، دار المسير، بيروت، ص: ٧٦

ذلك أنَّ همَّهم الوحيد هو تقريب النحو من المتعلِّمين. ومن الأمثلة على ذلك كتاب "الجمل" للزجاجي، فقد تجنَّب فيه الخلاف والأقوال الشاذة والتفريعات والتعديلات والأقيسة التي لا تنفع الناشئة، وسلك الأسلوب الواضح؛ فنال الكتاب نجاحًا كبيرًا، وتلقَّاه الدارسون بالقبول،وشُرح أكثر من مائة وعشرين شرحًا، و"الواضح" للزبيدي،و"اللمع" لابن جنيِّ، و"قطر الندى" لابن هشام، وألَّف أبو جعفر النحاس مختصرًا في النحو أسماه "التفاحة"، قدَّم فيه مادة النحو للناشئة في غاية الاختصار والإيجاز، ولابن آجروم مقدِّمة موجزة في النحو تعرف بالآجروميَّة،لا تتجاوز عشرين صفحة نالت شهرة واسعة في الأقطار العربيَّة، واختصر النحو فيها في عدة أبواب، فحذفت بعض أبوابه، واقتصر على أبوابه الأساس، وكأن التيسير في النحو اختصار أو حذف..... ألخ. والملحوظ على المؤلَّفات النحويَّة أنِّها لم تقترب من أصول التفكير النحويِّ أو النظريَّة النحويَّة كما وضعتها البصرة، وإنَّما اتَّجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار(١).

نستطيع القول بأنَّ وضع الملخَّصات والمختصرات كان استجابة من العلماء وأئمة النحو لنصيحة الجاحظ، فاعتمد الدارسون تيسيرهم للنحو على تأليف عدد من الكتب التعليميَّة، تناسب الناشئة والمتعلِّمين وتلبِّي حاجاتهم التعليميَّة، وتخلو من التفصيلات والشروحات والتعليلات.(٢) فتصوُّرهم لمصطلح التيسير(قائم على الانتقاء من جملة النحو العلميِّ، وتجنُّب الإطالة والتعمق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد، والوقوف عند العلَّة التعليميَّة، والتمييز بين المستويات التعليميَّة.) (٣)

ويمكننا القول:إنَّ التأليف والبحث في هذا الموضوع شارك فيه علماء، ولغويُّون، ونحاة، ومناطقة، وفلاسفة، وفقهاء، ومفسِّرون. وحسبنا أن نلقي نظرة على قائمة العناوين التي أسهمت في مجال التأليف التعليميِّ؛ لنعرف حجم المجهودات التي بذلها العلماء لنشر العربيَّة، وتيسير تعليمها. فمن هذه المؤلَّفات: مختصر في النحو، المختصر في العربيَّة، الموجز في النحو، الوجيز في النحو، مقدِّمة في علم النحو، المقدِّمة، المدخل إلى علم النحو، المدخل الصغير، النحو الصغير، جامع النحو الصغير، المهذَّب في النحو، الموفَّقي في النحو، الجمل في النحو..... ألخ.

ومع اختلاف مستوى التأليف في هذه العناوين، منها ما هو جيِّد يرقى إلى مستوى تعليميٍّ جيِّد يخدم الهدف من وضعه، ومنها ما ذهب بعيدًا في الاختصار إلى درجة تشويه قواعد النحو دون تيسير، ومنها ما كان مختصرًا مع حواشٍ كبيرة جدًا، فخرجت مختصرات متعدِّدة المستويات، مختلفة المناهج،فإنها توحِّي في وضوح لايقبل الشكَّ بأنَّ العصور القديمة لم تخلُ من نحاة، وعلماء، ومربِّين، ومعلِّمين موفَّقين ألَّفوا ما قرَّب الطريق – إلى

---

(١)عصيدة، فادي صقر احمد: جهود النحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، فلسطين، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦م.

(٢) ومن هذه المختصرات والكتب: في النحو لثعلب، والمدخل إلى علم النحو للمفضل بن سلمة، ولأبي موسى الحامض كتاب مختصر لطيف في النحو،ولأبي الحسن بن كيسان مختصر في النحو

(٣) صاري، محمد: تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ ص:١٩١.

حدٍّ ما – على المتعلِّمين. فالقدماء لم تكن بينهم خصومة تذكر حول موضوع التيسير، ومسألة تقريب القواعد من المتعلِّمين لم تشكل قضيَّة بالنسبة إليهم، ولم تكن مطروحة بحدَّة عندهم؛ فقد كانوا على وعي بضرورة وجود مستوى من المؤلَّفات النحويَّة المختصرة والميسَّرة، وهو ما توحي به عناوين مؤلَّفاتهم.

ثمَّ إنَّ تصوُّرهم للتيسير يختلف تمامًا عن تصوُّر المحدثين. فالتيسير عندهم قائم على الانتقاء من جملة النحو العلميِّ، وتجنُّب الإطالة والتعمُّق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد، والوقوف عند حدود العلَّة التعليميَّة، والتمييز بين المستويات التعليميَّة[1].

ومع ما تميَّزت به بعض المختصرات النحويَّة من مبادئ تربويَّة مفيدة في عصرها كانتقاء الموضوعات والتدرُّج في عرضها، وترتيبها، والوضوح في تحديد عناصرها، وتهذيب مسائلها، إلاَّ أنَّه يمكن أن تؤخذ عليها – عمومًا – مجموعة من النقائص، أهمُّها[2]:

١) اهتمامها بالنحو الإفراديِّ على حساب النحو التركيبيِّ، إذ يبدو النحو فيها نحو مفردات متناثرة، لا نحو تراكيب وجمل وأساليب..

٢) أمثلتها جافة ومصطنعة لا تعبر عن احتياجات المتعلِّم، ولا تستجيب لمتطلبات عصره وبيئته.

٣)لم تكن ترمي إلى خلق المهارات الأساسيَّة وتنميتها (كالتعبير الشفويِّ والكتابيِّ)، بل كانت تهدف إلى التحليل الإعرابيِّ، وتزويد المتعلِّم بمعلومات نظريَّة عن اللغة تهمُّ السلامة اللغويَّة، ولا تفيد التبليغ.

٤)طريقة تدريس هذه المتون والمختصرات التي يُقرئها أو يمليها المعلِّمون والنحاة تعتمد على الحفظ والاستظهار، وتهمل الممارسة والاستعمال. ومعلوم أنَّ حفظ الأبواب النحويَّة لا يعني دائمًا فهمها، وحتَّى فهمها لا يضمن القدرة على استعمالها استعمالاً صحيحًا في الكلام أو الكتابة.

٥)هذا النوع من التأليف (المختصرات)لم يكن منظَّمًا بشكل يصلح مباشرة للتدريس، حيث لم يبرأ من آثار الطابع الفلسفيِّ النظريِّ، لاسيما عند النحاة المتأخرين الذين وقع عندهم خلط بين العلم والتعليم، وبين تعليم النحو وتعليم اللغة. لذا، فإنَّ المادة التعليميَّة الموجودة في بعض المختصرات مفيدة جدًّا، ولكنَّها تحتاج إلى تكييف وترتيب وفق ما تقتضيه التربية الحديثة.

٦)أنَّها مختصرات صغيرة الحجم، كثيفة من حيث المعلومات، بعضها موجز، مفرط في الإيجاز، حتَّى كاد يُعدُّ من جملة الألغاز.

ويمكن أن نخلص إلى أنَّ القدماء قد قاموا بالاختصار إلاَّ أنَّنا نعتقد أنَّ الاختصار لايعني التيسير، قال ابن خلدون في فصل "أنَّ الاختصارات الموضوعة في العلوم مخلَّة

(١) صاري، محمد:تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ ص: ١٩٣.

(٢) المرجع نفسه /١٩٣-١٩٤

بالتحصيل: (ذهب كثير من المتأخِّرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها، ويدوِّنون منها برنامجًا مختصرًا في كلِّ علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة، وربَّما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطوَّلة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريبًا للحفظ كما فعل«ابن الحاجب» في الفقه وأصول الفقه، وابن مالك في العربيَّة (...) وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل؛ وذلك لأنَّ فيه تخليطًا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم، وهو لم يستعدّ لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم). فالنحاة المتأخِّرون قصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلِّمين، فأركبوهم صعبًا يقطعهم عن تحصيل الملكات(١).

لذا، فإنَّ التطويل مع التبسيط أفيد وأنفع تربويًّا من الاختصار والإيجاز مع الإبهام والتعقيد. فالتيسير – إذن – ليس اختصارًا، ولا هو حذف للشروح والتعليقات، ولكنَّه عرض جديد لموضوعات النحو، يتمُّ من خلاله تحويل المادة الخام الجافة التي تتضمَّنها مختصرات النحو إلى مادة تربويَّة حيَّة صالحة للاستهلاك.

ومن ذلك نستنتج رغبة العلماء في تيسير النحو على الناشئة، حيث أحسُّوا من الدارسين عزوفًا عن قراءة المطولات، على أنَّنا لا نقلِّل من قيمة تلك الموسوعات، فإنَّ الباحث المتخصِّص بحاجة إليها.

وهكذا نجد أنَّ العلماء فكَّروا في البحث عن أسلوب تيسير النحو، وظنُّوا أنَّ تأليف المختصرات، التي اختصرت بعض أبواب النحو وحذفت بعض أبوابه، هو أسلوب التيسير، لكنَّ التيسير ليس اختصارًا ولا حذفًا للشروح والتعليقات،بل هو عرض جديد للموضوعات النحويَّة، يمكن الناشئة من استيعاب النحو مع إصلاح شامل لمنهج الدرس النحويِّ، وتخليصه ممَّا علق به من شوائب فلسفيَّة ومنطقيَّة.

وممَّا يؤكِّد لنا أنَّ نشأة النحو كانت استجابة تعليميَّة بالدرجة الأولى ما نقرأه عند ابن جنيِّ بقوله: إنَّ النحو هو: (انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيَّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها ردّ به إليها.) (٢) فهو يظهر أنَّ النحو أساس لتعليم العربيِّ الناطق بالعربيَّة والأجنبيِّ الناطق بغيرها. وهو كما تمثَّله ابن جنيِّ وتصوَّره(اكتساب قدرات وعادات لغويَّة شائعة بين أفراد المجتمع اللغويِّ العربيِّ المتجانس، ولا يمكن أن يتحقَّق هذا الاكتساب إلاَّ بالتعلُّم.) (٣)فإشكاليَّة النحو لا تكمن في ذاته فهو كغيره من العلوم، وإنَّما في آليَّة عرضه، فقد كان النحويُّون يميِّزون بين أنواع ثلاثة من العلل: العلَّة التعليميَّة والعلَّة القياسيَّة والعلَّة الجدليَّة، وقد تلقَّى النحاة العلل الأول(التعليميَّة) بالقبول،حتَّى الذين أنكروا نظريَّة العامل النحويِّ،

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، ٢/ ٦٩٥.

(٢) ابن جنّي: الخصائص:١/٣٤.

(٣)حساني،أحمد: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو،الجزائر،منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ٢٠٠١م، ص: ٤٠٠.

ومنهم ابن مضاء [١]، أقرُّوا العلل الأول التي بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بمنطق كلام العرب، المدرك منها بالنظر والتحليل والتقويم.

وسنقف هنا على عرض يبرز بعض قضايا القدماء النحويَّة بشيء من التعليق ونبتدئ بـــ كتاب سيبويه؛ كونه الكتاب الأوَّل الذي يقوم عليه النحو العربيُّ، متناولين بعض القضايا النحويَّة التي سنجد أنَّ المحدثين قد وقفوا عندها؛ بوصفها مشكلات في طريق تيسير النحو، وبتفهُّم هذه المشكلات وموازنتها مع ما جاء من قراءات معاصرة لها بقصد تيسير النحو، ومن هذه القضايا: "أسلوب النداء"ففي كتاب سيبويه[٢] نجده في عناوينَ غير منتظمة فبدأ بالمعرف بـــ (أل)، فقال: إنَّ الاسم المنادى بعد (أي) لا يكون إلاَّ رفعًا وشبَّه (أي)بـــ (هذا) في النداء، والرجل في (يا أيُّها الرجل) وصف له، كما يكون وصفًا لـــ (هذا)، فصار (هذا) والرجل بمنـــزلة اسم واحد كأنَّك قلت: يا رجل.

أمَّا قولك: يا أيُّها الرجلُ وعبدَ الله المسلمين الصّالحَيْن فهو من باب ما ينتصب على المدح أو التعظيم والشتم، وأشار إلى أنَّه لا يجوز أن ننادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلاَّ لفظ الجلالة، أمَّا «اللهمَّ» فقد نقل سيبويه عن الخليل أنَّ الميم بدل من (يا) وهي في آخر الكلمة بمنـــزلة (يا) في أوَّلها، وتبعه في هذا كلٌّ من جاء بعده[٣].

ثمَّ انتقل إلى أسماء لازمت النداء، وتكاد تكون الأسطر القليلة في هذا الباب مشتركة بين جميع الكتب، وقد حدَّدها سيبويه يا (نومان) ويا هناهُ، ويا فلُ[٤].

وقد يُثار هنا سؤال: [٥]لماذا لم تُستعمل هذه الأسماء إلاّ في النداء؟ وهي قليلة جدًّا، فهل سُمِعَتْ ولا يُقاسُ عليها؟ وما الشاهد عليها؟ كما وقف عند باب تكرار الاسم في المنادى المضاف ويكون الأوَّل بمنـــزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمروٍ.

أمَّا باب نداء المضاف إلى ياء المتكلم فبدأه سيبويه بقوله: اعلم أنَّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأنَّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنَّه

---

(١)ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ١٥٢. وينظر: المرجع السابق، ص:٤٠١.

(٢)سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م،:١٨٣/٢

(٣) انظر المبرد، أبوالعباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م، ٤/ ٢١٦، ٢٣٩/٤، رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، ١٩٨٢م،١/ ٣٧٣، ابن يعيش: شرح المفصل المطبعة المنيرية. مصر،١/ ١٣٠، ٢/ ٧، ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م،:٣/ ١٣٠٦، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٣٥م، ٢/ ١٩٦، السيوطي، همع الهوامع، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ،١/ ١٧٨، عبدالقادر البغدادي: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ٢/ ٣٩٥.

(٤) سيبويه: الكتاب، ٢/ ١٩٨

(٥) انظر: المعري، شوقي: قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٦م، ٦١

بدل من التنوين[١]، وقد تبدل مكان الياء الألف؛ لأنّه أخفُّ، وذلك قولك: يا ربًّا تجاوز عنَّا، ويا غلامًا لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه[٢].

أمَّا المبرد فقال في هذا ثلاثة أقوال: حذف الياء وهذا أجودها، وإثبات الياء ساكنة، وإثبات الياء متحركة[٣].

ودون أن نقوم بدراسة أسلوب النداء كاملاً، كما جاء عند القدماء نخلص إلى جملة من النتائج حول عرض أسلوب النداء عندهم كما يلي:

١) **قسَّم ابن السرَّاج في كتاب الأصول الأسماء المناداة ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف بطوله.**
٢) **لم يُذكر المنادى الشبيه بالمضاف عند معظم القدامى.**
٣) **أوجب ابن السرَّاج نصب أي منادى؛ لأنَّ (يا) تنوب مناب الفعل (أنادي)،وهذه مسالة مشكلة وقف عندها المحدثون كثيرا، وقد تبع ابن السرَّاج ابنُ مالك، الذي عدَّ المنادى منصوبًا لفظًا أو تقديرًا بـــ(أنادي)،لازم الإضمار استغناء بظهور معناه، مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال، وكذا تجده عند ابن يعيش [٤]**
٤) **تكلَّف بعض النحويِّين في جوانب ليست بذات أهمِّيَّة، مثل: باب الندبة عند الرضي، والترخيم عند ابن مالك[٥].**
٥) **أطال عدد من العلماء في البحث إطالة زائدة[٦].**

وفي حديثنا عن تيسير النحو العربيِّ وتجديده عند القدماء لابدَّ لنا من أن نقف عند أهمِّ من أثار هذا الموضوع من القدامى، وهو ابن مضاء. فأثر ابن مضاء في تيسير النحو جاء بعد أن استمرَّ تأليف المطولات من كتب النحو[٧] وهي تزخر بنظريَّة العامل وأفردوا للعامل رسائل وكتبًا حتَّى اشتدَّ ولع النحاة بالجري وراء العوامل باحثين عن العامل والمعمول، وغرق الدارسون في أمواج التأويلات والتقديرات والتعليلات والأقيسة والتمارين الافتراضيَّة، فراع ذلك بعض الباحثين، وأشفقوا على دارس النحو. فقال:(لما رأيت النحويِّين وأصحاب العربيَّة قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلِّم في النحو من المختصر والطرق العربيَّة، والمأخذ الذي يخفُّ على المبتدئ حفظه، ويعمل فيه

---

(١) سيبويه: الكتاب، ٢/ ٢٠٩.

(٢) المصدر نفسه:٢/ ٢١٠ وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل:٢/ ٢٠٤.

(٣) المبرد: المقتضب،٤/ ٢٤٥ ــ ٢٤٧، وانظر الرضي: شرح الكافية ١/ ٣٨٩، ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٣٢٢.

(٤)ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ١٢٧.

(٥) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٠.

(٦) أخذ الصفحات (١٢٨٨ ــ ١٣٧٦) من المصدر نفسه،٣/ ١٣٥٠.

(٧) ألَّف أبو عليٍّ الفارسيِّ كتاب العوامل، وألَّف عبد القاهر الجرجانيّ كتاب العوامل المائة، وقسَّمها لفظيَّة ومعنويَّة.

عقله، ويحيط به فهمه، أنعمت النظر والفكر في كتاب أؤلّفه، وأجمع فيه الأصول والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغني به المتعلّم عن التطويل فعملت هذه الأوراق) [١].

فكتابه "الردُّ على النحاة" أحدث أثرًا في حركة تيسير النحو في العصر الحديث، إذ بناه على هدم نظريَّة العامل، التي تمسَّك بها النحاة، وأقاموا عليها نحوهم العربيَّ، ممَّا دعا إلى تفسير الكثيرين وتحليلهم هدف ابن مضاء في ذلك بأنَّه يتصدَّى لنقد النحو العربيِّ، والحق أنَّه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته، وإنَّما كان يهدف إلى هدمه؛ بوصفه وسيلة لفهم الفقه المشرقيِّ، الذي اشترك هو في الثورة عليه، وإنَّه دعا إلى نهج جديد قائم على هدم نظريَّة العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، ورفض القياس، وإسقاط التمارين غير العمليَّة، فقالوا: إنَّه يدعو إلى نحو ظاهريٍّ.

والنحو وسيلة لفهم الفقه الذي ثار عليه، وقد استقى ابن مضاء رأيه النحويَّ هذا من مذهبه الفقهيِّ الظاهريِّ، الذي يأخذ بظاهر النص، ويرفض العلل والقياس[٢].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أنَّ ابن مضاء بتأثير من نزعته الظاهريَّة ردَّ بهذا الكتاب على نحاة المشرق – قال شوقي ضيف: (إنَّ من يرجع إلى نصوص (الردِّ على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة أنَّ صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتدادًا لثورة سيده عليه، وأيضًا فإنَّه يلاحظ نزعة " ظاهريَّة " في ثنايا الكتاب ممَّا يؤكِّد صلة صاحبه بثورة الموحِّدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربَّما كان ابن مضاء أحد المؤلِّبين والمحرِّضين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلِّب والمحرِّض الأوَّل كما يقضي بذلك منصبه، والغريب أنَّه لم يعن بتأليف كتاب ضدّ فقه المشرق وإن عني بالتأليف ضدّ النحو المشرقي، فقد صبَّ عنايته كلَّها ضدَّ النحو) [٣].

وقصد من هذا الكتاب أن يُحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وينبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. والكتاب قائم على هدم نظريَّة العامل، فدعا بصراحة وجرأة إلى إلغاء نظريَّة العامل؛ ليتخلَّص النحو من كلِّ ما دخل عليه، من تأويل الصيغة العربيَّة، والبقاء على ظاهر النص، ثمَّ التخلُّص من الأقيسة الاحتماليَّة والتمارين الافتراضيَّة.

أمَّا إلغاء العامل، وجعل الإعراب بالمعنى فقد اقتبسه ابن مضاء من ابن جنيِّ، الذي عزا العمل للمتكلِّم، أو ما نسمِّيه بمصطلحنا العرف الاجتماعيَّ اللغويَّ، فإنَّ ابن جنيّ هو السابق، كما يعترف بذلك ابن مضاء نفسه، بقوله: (وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنيّ وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد الكلام في العوامل اللفظيَّة والعوامل المعنويَّة: وأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرِّ والجزم إنَّما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره، فأكَّد المتكلَّم بنفسه؛ لرفع الاحتمال، ثمَّ زاد تأكيدًا بقوله: لا لشيء غيره.)[٤] وابن جنيّ يؤكِّد هذا المعنى، ويصرِّح به في أكثر من مقام يقول مثلا:(اعلم أنَّ

---

(١)ابن مضاء، الرد على النحاة – المقدمة / ٧١.

(٢) المصدر نفسه:/٢٣.

(٣)المخزومي، مهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه،ص: ١٤٢.

(٤)ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ٩٢

علل النحويِّين- وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلِّمين منها إلى علل المتفقِّهين؛ وذلك أنَّهم إنَّما يحملون على الحسِّ، ويحتجُّون فيه بنقل الحال، وخفّتها على النفس)[١]. واهتمام ابن جنيّ بالمعنى هو الذي جعله يذهب إلى أنَّ زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلاَّ تحصين المعاني وحياطتُها. فالمعنى إذا هو المكرَّم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم.

والملاحظ أنَّ ابن مضاء، وإن ردَّ على النحاة ودعاهم إلى منهج جديد، فقد كان يذكرهم بالتوقير ويترحَّم عليهم، فيقول:(وإنِّي رأيت النحويِّين- رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو؛ لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمَّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا) [٢].

وصرَّح ابن مضاء أنَّ الدافع الذي دفعه إلى تأليف الكتاب هو بذل النصيحة، كما يقول في مقدِّمته: فإنَّه حملني على هذا المكتوب قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) [الدين النصيحة]، وكان يقصد في عمله إلى تيسير النحو؛ بحذف ما يستغني عنه النحويُّ، وقد نبَّه على ذلك بقوله: قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

ووجَّه الأنظار إلى ما جرَّته نظريَّة العامل من أضرار على النحو، وراح ينقضها هي وما جرَّت إليه من عوامل لفظيَّة ومعنويَّة ومن معمولات مذكورة ومقدَّرة ومحذوفة.

لقد مضى يبرهن على فساد نظريَّة العامل، فيذكر ما ترتَّب عليها من فساد الصيغة العربيَّة للعوامل المحذوفة؛ لعلم الخاطب بها كقولك: زيدٌ. في جواب: من جاء؟ على تقدير: جاء زيدٌ. فزيدٌ فاعل لفعل محذوف، أو لمجرد الافتراض، كقول النحاة: (الكتابَ قرأته) إنَّ الكتاب مفعول به لفعل محذوف، والتقدير قرأت الكتاب قرأته. وفي قولنا: يا عبدالله، يجعلون المنادى مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أدعو عبدالله، أو أنادي عبدالله، وهذا الافتراض يخرج الجملة من كونها إنشائيَّة ويجعلها، جملة خبريَّة. وقد قسَّم ابن مضاء المحذوفات ثلاثة أقسام:

١) محذوف لا يتمُّ الكلام إلاَّ به.
٢) محذوف لا حاجة بالقول إليه بل، هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبًا كقولك: أزيدًا ضربته؟ قالوا إنَّه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيدًا؟ وهذه دعوى لا دليل عليها.
٣) مضمر إذا ظهر تغيَّر الكلام عمَّا كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: يا عبدالله، وعبدالله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي، وهذا إذا ظهر تغيَّر المعنى، وصار النداء خبرًا، وكذلك النصب بالفاء والواو، ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بـــ (أن)، ويقدِّرون (أنْ) مع الفعل بالمصدر. [٣]

---

(١)الراجحي،عبده: دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٥م ١٧١، الراجحي،عبده: دروس في المذاهب النحوية، دارالنهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م ٢١٨.

(٢)ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ٦٢.

(٣)ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ٦٩.

وينبِّه أن مثل هذه التقديرات تؤدِّي إلى إدخال ألفاظ زائدة على القرآن الكريم من غير دليل، وبذلك يدخل النحاة في القرآن ما ليس منه بتقديراتهم الخياليَّة، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ.

ويعترض على تقدير متعلِّقات الجارِّ والمجرور حين يقعان أخبارًا أو صلة أو حالاً، وأنَّ هناك تقديرات لا وجود لها، وإنَّما دعت إليها الصناعة النحويَّة، ويرى أنَّ متعلَّق الظرف كمتعلَّق الجارِّ والمجرور في عدم الحاجة إليه، بل إنَّ تقديره يفسد الكلام.

ودعا أيضًا إلى هدم فكرة المعمول المحذوف(١)، فأنكر وجود ضمير مستتر في قولنا: زيد قام، وقال: إنَّ (قام) مثل (قائم)، فكما نقول: زيد قائم نقول: زيد قام، وكلاهما خال من الضمير المستتر، ومن هنا ذهب إلى أنَّ الألف والواو والنون في مثل: قاما وقاموا وقمن ليست ضمائر، وإنَّما هي حروف، علامة التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث، لا تختلف عن تاء التأنيث الساكنة، مثل: سافرتْ ومثل قام الرجلان وقام الرجال بحذف الضمير وهذا عنده دليل على أنَّ العرب تتعامل مع هذه الأدوات كتعاملها مع تاء التأنيث الساكنة. (٢)

ولتقديم المزيد من الأدلة على بطلان نظريَّة العامل، ناقش ابن مضاء بابين من أبواب النحو، ورفض أساليب دعت إليها صناعة النحو، لا يعرفها الأسلوب العربيُّ، ولا ينطق بها العرب.

أحدهما: باب التنازع في مثل قولهم: أعطيتُ وأعطاني زيد درهمًا، وظننتُ وظنني زيدًا شاخصًا، وغيرها من الأمثلة المصنوعة، ويبدي رأيه في هذه المسألة صريحًا بقوله: (ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنَّها لا تجوز؛ لأنَّه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد؛ لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم)(٣).

فعلى النحاة أن يُنَحّوا مثل هذه الأساليب الملتوية، التي سبَّبت التذمُّر من الدرس النحويِّ؛ حتَّى بلغ الأمر أنَّه إذا قيل: بدأ الدرس النحويُّ انقبضت النفوس.

وثانيهما: باب الاشتغال الذي أسهب النحاة فيه من وجوب الرفع، ووجوب النصب، وجواز الوجهين، مع ترجيح الرفع، أو ترجيح النصب، أوما يجوز فيه الوجهان من غير مرجِّح، مقدِّرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها، مثل: الكتابَ قرأته، على تقدير قرأت الكتاب قرأته. ولا يرى ابن مضاء مسوغًا لهذه التقديرات، وهو يقترح حذف بابي التنازع والاشتغال من النحو؛لأنَّ التقدير فيهما التواء بالألسنة عن الأسلوب العربيِّ القويم، ونحن نرى فيهما تنفيرًا للناشئة والدارسين من الدرس النحويِّ.

أمَّا التقدير في القرآن الكريم فعند ابن مضاء مُحــرَّم، ففـــي قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١﴾ (٤)لا يرتضي تقدير الآية هكذا: إذا كورت الشمس كورت؛ لأنَّ ذلك يُدخِلُ في القرآن لفظًا زائدًا عليه، وهو أمر مُحرَّم.

---

(١) ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج جديد، ص: ٢١.

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ١٤- ١٧.

(٣) المصدر نفسه:/ ٦٩.

(٤) الآية:/١ من سورة التكوير.

ويضع قاعدة لهذا الباب،وينكر العامل بقوله: إنَّ كلَّ فعل تَقدَّمه اسم، وعاد منه على الاسم ضمير مفعول أو ضمير متَّصل بمفعول أو بمخفوض أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها، فإنَّ ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبرًا أو غير خبر، وهذا يكون أمرًا أو نهيًا أو مستفهمًا عنه أو محضوضًا عليه أو معروضًا أو متعجبًا منه، فإن كان أمرًا أو نهيًا فالاختيار فيه النصب، ويجوز رفعه، فإن كان العائد على الاسم المقدَّم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع. ولا يُضمر رافع كما لا يضمرُ ناصب، إنَّما يرفعه المتكلِّم وينصبه اتباعًا لكلام العرب(١).

وهذا الذي ذكره من أنَّ العامل الحقيقيَّ هو المتكلِّم، وليس اللفظ، إنَّما هو رأي القدماء من النحاة كما أشار إلى ذلك سيبويه (٢)، وصرَّح به ابن جنيّ (٣)وهذا ما أشار إليه ابن مضاء في معرض حديثه عن العامل(٤).

وعند تحليل ابن مضاء ونقده لزعم النحاة أنَّ الفعل المضارع منصوب بعد واو المعيَّة وفاء السببيَّة بـــ (أن) واجبة الإضمار مثل: لا تَأكل السمك وتشربِ اللبن، ولا يشتمْ زيدٌ عمرًا فيؤذيَه، فيقدِّرون أنْ محذوفة مع الفعل التالي للواو أو الفاء بمصدر، بحيث تصبح الجملتان هكذا: لا يكون منك أكل للسمك وشرب للبن، ولا يكون شتم من زيد فإيذاء لعمرو.

ويرى أنَّ في ذلك تمحلاً وتعسفًا في التأويل، ما كان المتكلِّم يقصد إليه، وإنَّما تَقوَّله النحاة عليه ونسبوه إليه زورًا وبهتانًا، إنَّما يقصد المتكلِّم في الجملة الأولى إذا نصب الفعل الثاني فقال: "لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن كان المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإنْ رَفَعَهُ كان المعنى النهي عن أكل السمك والأمر بشرب اللبن، وإنْ جزم أراد النهي عن الفعلين.

ويطلق أحكامًا بأقوال النحاة، من ذلك قوله: ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف ــ يعني الفاء والواو بـــ(أن)مقدَّرة، وقوله: ادِّعاؤهم أنَّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاَّ بعامل لفظيٍّ.. إلاَّ أنَّنا نراه لم يشر هنا إلى اختلاف النحاة في عامل النصب بعد فاء السببيَّة، وواو المعيَّة، فجمهور البصريِّين يرى أنَّه منصوب بأن مضمرة، وجمهور الكوفيِّين يرى أنَّه منصوب بالخلاف والجرمي من البصريِّين،والكسائيُّ وثعلب من الكوفيِّين،وابن النحَّاس من المصريِّين يرون أنَّ الفعل منصوب بالفاء أو الواو فالنحاة غير متَّفقين على كون النصب والخفض والجزم مقتصرًا على العوامل اللفظيَّة(٥).

---

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ٦٨. ما ذكره ابن مضاء من نصب الاسم المتقدِّم في باب الاشتغال بفعل مقدَّر هو رأى البصريِّين؛ لأنَّهم يقولون: إنَّ الفعل (ضرب) ينصبَ الضمير، ولأنَّه متعد لمفعول واحد لا يجوز ان ينصب الضمير والاسم المتقدِّم، ولكنَّ الكوفيِّين يرون أنَّ الاسم المتقدِّم منصوب بالفعل الموجود (ضرب)، وأمَّا الضمير فهو توكيد للاسم.

(٢) للاستزادة انظر:الرضي:شرح الكافية،٣٤٦/١، المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص: ٣٠٣.

(٣) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص:٧٢ – ٧١

(٤) المصدر نفسه، ص: ٧٤.

(٥)ابن مضاء، الرد على النحاة، ص:٩٣.

يريد أن يثبت بهذا أنَّ نصب الفعل بعد واو المعيَّة وفاء السببيَّة ليس بإضمار أنْ كما قال البصريُّون، وليس هو بالصرف أو الخلاف كما قال الكوفيُّون، وإنَّما يعود إلى المعنى الذي يريده المتكلِّم، ثمَّ هو بهذا يؤكِّد دعوته إلى إلغاء نظريَّة العامل؛ لأنَّها تخفي الدلالة الحقيقيَّة للحركات الإعرابيَّة، وهي أيضًا تخَطئ صيغًا عربيَّة سليمة وتأتي بصيغ سقيمة لم يعرفها العرب، ولم ينطقوا بها، وفي كلِّ ذلك إرباك للدرس النحويِّ وإجهاد للمتعلِّم، وتنفير له من علم النحو.

ويتحدَّث عن العلل النحويَّة فيبقي على العلل الأوائل، ويرفض الثواني والثوالث منها. يقول: (وممَّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث.) [(١)]يقول ضيف معقِّبًا على ذلك: وابن مضاء محقٌّ كلَّ الحقِّ في ثورته على هذه العلل الثواني والثوالث، ودعوته إلى إلغائها جملة من كتب النحو؛ لأنَّها لا تفيد سوى التخيُّل والفرض العقليِّ البعيد، دون أيّ تصحيح للنطق، وما يتَّصل بالنطق، ومع ذلك تجادل فيها النحاة طويلاً، وألَّفوا فيها كتبًا مستقلَّة، وليس وراءها أيّ نفع أو طائل نحويٍّ[(٢)].

ولأنَّ المذهب الظاهريَّ لا يأخذ بالقياس الفقهيِّ فقد دعا ابن مضاء إلى إلغاء القياس في النحو، وبرهن على ما ذهب إليه بإعطاء بعض الأمثلة من أقيسة النحاة، واختار قياسهم إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم؛ لشبهه به، دون أخويه: الماضي والأمر، والاسم عند النحاة أصل، والفعل فرع، وقالوا: إنَّ الفعل اكتسب الإعراب لعلَّتين:

أولاهما: كونه صالحًا للحال والاستقبال كالفعل: (يقوم) فإذا قلت: (سوف يقوم) تخصَّص للاستقبال بعد أن كان شائعًا.

وثانيهما: أنَّ لام الابتداء تدخل على الاسم مثل: إنَّ زيدًا لقائم، وتدخل على الفعل المضارع مثل: إنَّ زيدًا ليقوم بهاتين العلتين صار الفعل المضارع معربًا[(٣)].

وقد رفض ابن مضاء هذين السببين لإعراب المضارع، وعنده أنَّ الإعراب أصل في الفعل المضارع كما هو أصل في الاسم، ويحكم بإعراب المضارع من غير حاجة إلى هذا القياس. وهو يراجع النحاة في زعمهم أنَّ الإعراب أصل في الاسم؛لأنَّه يأتي فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه، فيعرب لبيان هذه الأحوال، وعنده أنَّ الفعل أيضًا معرض لمثل هذه الوجوه، فهو مثبت ومنفيٌّ مأمور به، ومنهيٌّ عنه، وشرط ومشروط، ومخبر به ويستفهم عنه فهو بحاجة إلى الإعراب كحاجة الاسم إليه، ولذلك فهو لا يسلِّم بأنَّ الفعل فرع. ويرى أنَّ الأسلم أنْ يقال: إنَّ الفعل المضارع يكون معربًا إذا لم يتَّصل بنون التوكيد ولا بنون النسوة. ولا حاجة إلى هذا القياس، وهذه العلل، التي تشغل بال الدارس، ولا تثبت بالتمحيص.

وكما دعا إلى إلغاء نظريَّة العامل والعلَّة والمعلول والأقيسة دعا أيضًا إلى إلغاء التمارين التي وضعها النحاة، وهي افتراضيَّة غير عمليَّة، لا تفيد في النطق، ولا تدخل في الأسلوب العربيِّ، بل لمجرد التمرين، وما كان للأسلوب العربيِّ عهد بها من قبل، كأن يقال: ابنِ مِن

---

(١) المصدر نفسه، ص:٩٠.

(٢) ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج جديد، ص: ٢٢٠٢٣.

(٣) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص:١٢٧.

كذا على صيغة كذا، وربَّما اختلفوا، وجاء كلُّ فريق بحجة على اشتقاقه؛ وذلك يسبِّب بلبلة الآراء.

كما يدعو في آخر كتابه إلى إسقاط الاختلاف فيما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها ممَّا لا يفيد نطقًا كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معًا(١).

كانت صيحة ابن مضاء المنبِّه في الوقت المبكِّر؛ لإعادة النظر في منهج النحو، قبل أن ينفر البقيَّة الباقية من طلاب هذا الدرس، وهو في كتابه لا يدعو إلى هدم النحو، ونسف الماضي، بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب، وتخليصه من صناعة النحاة، إنَّه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقيَّة والفلسفيَّة.

ومع أنَّ هذه الصيحة لم يكن لها أثر في معاصريه ومن جاء بعدهم، فقد استمرَّ الغلاة في النحو في الصناعة النحويَّة بعده، وبقي النحاة يترسَّمون خطا من سبقهم حتَّى أوائل القرن العشرين، فوجدنا عددًا من الأساتذة والباحثين يدعون إلى تيسير النحو، وفي ذلك بعث لفكرة ابن مضاء.إذ أنَّ نقضه لفكرة العوامل المحذوفة جعل له مدرسة جديدة في النحو العربيِّ.

تيسير النحو عند المحدثين:

قامت في العصر الحديث محاولات فرديَّة وأخرى جماعيَّة تبنَّتها جهات حكوميَّة وأهليَّة؛ لضرورة تجديد النحو، وإعادة النظر في تصنيفه، ومن اجل تيسير النحو وعلوم اللغة العربيَّة، بعضها يهدف إلى التيسير والتبسيط، وبعضها يهدف إلى الإصلاح والتجديد، وبعضها الآخر غيَّر الوجهة من البداية، فانساق وراء موضة الحداثة والتجديد، ومن أشهرها: تلك التي نفَّذها مصطفى في:"إحياء النحو"، و ناصف في "الدروس النحويَّة"، والجارم وأمين في "النحو الواضح" و"البلاغة الواضحة"،والكسار في"المفتاح لتعريب النحو"، وإبراهيم و المخزومي في"النحو الوظيفيّ" وضيف في" تجديد النحو"، وبالنتيجة التقت جميع هذه المحاولات في تبسيط قواعد اللغة العربيَّة، أو أشكال الإعراب والتصريف، وان اختلفت طريقة كلٍّ منها، فمن هذه المحاولات: ما دعا إلى اختصار أبواب النحو ودمج بعضها ببعض، وهناك من دعا إلى إلغاء بعض التسميات؛ بحجَّة أنَّه لا طائل من ورائها، وهناك آراء أخرى إلاَّ أنَّها جميعًا اتَّفقت على وضع حدود للخلافات بين البصريِّين والكوفيِّين وهو مالا يتأتى إلاَّ بوجود نظريَّة جديدة، تربط النحو بالحياة المعاصرة،وإن كنا نرى أنَّ تلك المحاولات والكتابات لم ترقَ إلى أن تصل إلى نظريَّة يبرهن عليها، وبالتالي إلى قانون يحول النحو الميسَّر إلى تقعيد له، إلاَّ أنَّها قدَّمت خدمات جليلة في تصوُّر أهدافها والتنبيه إلى الضرورة القصوى في البحث والتفكير عن حلول ناجعة؛ لتقديم النحو العربيِّ بصورة مثلى للمتعلِّم القارئ والمختصِّ، فخرجت لنا أسماء جليلة أفنت حياتها لخدمة هذا التصوُّر

(١)ابن مضاء، الرد على النحاة، ص:١٣٧.

وإنجاحه، فنحن نجد أنَّ من أهمِّ ما كُتب في هذا العصر كتاب«النحو الميسر» للحلوانيّ، الذي يُعدُّ رائدًا في تجديد النحو العربيِّ، فكان التجديد عنده في عدَّة أشكال، منها:طريقة عرض المادة، وتبويبها، وتشعيبها، وتقسيمها، يضاف إليها الشواهد التوضيحيَّة، لذلك رأيت أن أقف عنده؛ لما توصَّل إليه من محاكمة منطقيَّة عقليَّة للنحو، بأسلوب واضح وميسَّر، إذ نجده قد رفض بعض التقسيمات القديمة، ومناقشة آراء القدماء، وترجيح رأي على آخر، فاستطاع أن يصل إلى هدفه الذي رسمه لنفسه، وهو تقديم النحو في صورة معاصرة سليمة، فيكون هذا العَلم نموذجًا للمجدِّدين، الذين يُقتدى بهم. وإذ كنا تكلَّمنا على أسلوب النداء عند القدماء، كما رأينا سابقًا، فها نحن سنحاول عرض ما قدَّمه الحلوانيُّ، موازنة مع مَن سبقوه.

فقد ظهر أنَّ بحث النداء عند الحلوانيِّ من أفضل ما كُتب، والأسباب كثيرة. إذ بدأ بحث المنادى بالتعريف ثمَّ أغراضه[١]، وعرض، بأسلوب ممتع، وظائف النداء، واصلاً إلى الأساليب الحديثة في هذا العصر، وحدَّد تركيب النداء بأنَّه مؤلَّف من: الأداة والمنادى وجواب النداء، ثمَّ عدَّد أدوات النداء[٢]، وذكر أنَّ (يا) يكثر استعماله، ويقلُّ استعمال: (آ) و(أي) ورأى أنَّ (أيا) و (هيا) بمعنى. ثمَّ وقف مفصِّلاً عند جواز حذف الأداة، وامتناع حذفها في مواضع، [٣]لينتقل بعد ذلك إلى أقسام المنادى، وإعرابها، فبدأ بالمنصوب، وعرض لآراء القدماء في تقرير ما الناصب لـــه؟، وعرض لماذا ينصب المنادى[٤]؟، ثمَّ أنواعه الخمسة، وأجاد عندما ألحق بكلِّ باب ملحقاته، ولم يفصلها في عناوين قد تبعد القارئ عن البحث، مثل: تكرار المنادى في المفرد العلم والموصوف بـــ (ابن) [٥]وألحق بهذا – العلم المفرد – نداء أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، ثمَّ وقف عند نداء المعرَّف (بأل)[٦]، ونداء أيّ[٧]، ونداء لفظ الجلالة[٨].

وبهذا يكون قد شذَّب البحث من تفصيلاته، وآراء العلماء، التي لا تقدِّم للبحث مفيدًا، وأعاد ترتيب البحث ترتيبًا منطقيًّا علميًّا متميِّزًا، رجَّح آراء كان يعتمد فيها على القاعدة السليمة، وكانت شواهده من القديم والحديث، لكن غلب عليها السهولة والتيسير، وزاد في التيسير والوضوح شرح الفكرة بعبارة حديثة، سهلة التناول، وزاد فيه أيضًا الإعراب الذي يفتقر إليه الطالب أو المتعلِّم. وكان يشير إلى أنَّ بعض الأحكام لم يعد يستعمل. والنتيجة

---

(١)الحلواني، محمد خير: النحو الميسر، دار المأمون للتراث دمشق،١٩٨٢م،٢/ ٥٣١.

(٢) المرجع نفسه:٢/ ٥٣٤.

(٣) المرجع نفسه:٢/ ٥٣٧.

(٤) المرجع نفسه:٢/ ٥٤٠.

(٥) المرجع نفسه:٢/ ٥٤٦.

(٦) المرجع نفسه:٢/٥٥١.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه:٢/٥٥٤.

يمكن اعتماد الكتاب من الكتب النحويَّة العامة الميسَّرة، أو من كتب التجديد، التي من الممكن الرجوع إليها في عصرنا الحالي.

ونقرأ أيضًا محاولة مصطفى التي تُعدُّ من أولى المحاولات التي أرادت أن تستنهض الهمم، للقيام بمحاولات تفتح أفقًا جديدًا في الدرس النحويِّ.وقد بنى المؤلِّف أفكاره في إصلاح النحو وتجديده على فكرتين أساسيَّتين، هما:

الأولى: مطالبته أن يتَّسع الدرس النحويُّ، فيشمل دراسة أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة(١).

الثانية:مطالبته بإلغاء نظريَّة العامل، واستئصال جذورها، وما تستلزم من تقديرات وتأويلات تذهب بروح اللغة وجمال العبارة كما يزعم(٢).

وكانت الأصول المهمَّة التي بنى عليها تصنيفه الجديد ما يلي:

١)ليست الحركات الإعرابيَّة حكمًا لفظيًّا خالصًا، بل هي أعلام لمعانٍ، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أمَّا الفتحة فليست بعلم إعراب،وإنَّما هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب، التي يحبُّون أن يشكَّل بها آخر كلِّ كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربيَّة نظير السكون في العاميَّة.

ويزعم أنَّه بهذا الأصل جمع في باب واحد ما فرقه النحاة في أبواب متعدِّدة، فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل باب واحد؛ لأنَّ كلاً منها مسند إليه(٣).

٢) العلل لا تعمل، وإنَّما المتكلِّم هو العامل.

٣) ليست هناك علامات أصليَّة وعلامات فرعيَّة... ألخ.

ومن السهل ملاحظة تأثُّره بدعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل، وحاول أن يصنع للنحو بناءً جديدًا، أقامه على حذف الفتحة من أبواب الإعراب،والإبقاء على الضمَّة والكسرة. أمَّا الضمَّة فجعلها علمَ الإسناد، واعترضه المنادى المضموم في مثل: يا زيدُ، واسم إنَّ المنصوب، مع أنَّه مسند إليه، كما اعترضه الضمير بعد (لولا) الذي يكون دائمًا متَّصلاً غير مرفوع. وأمَّا الكسرة فجعلها علم الإضافة، وما عدا المكسور والمضموم في الكلام لا يعرب، إذ يكون دائمًا منصوبًا، ولا حاجة إلى فتح أبواب له، فلم يعد هناك مفعول به، ولا مفعول لأجله، أو معه، ولا استثناء، ولا حال، ولا تمييز؛ ممَّا يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الأبواب، وصيغها في الكلام.

وذهب إلى أنَّ الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعيَّة، وإنَّما هي إشباع للضمَّة رفعًا، وللألف نصبًا، ولليا جرًّا. وبالمثل المذكر السالم، فالواو رفعًا إشباع للضمَّة،والياء جرًّا إشباع للكسرة. ولم يعلِّل لنصب جمع المذكر السالم بالياء. ورأى أنَّ المثنى بعلاماته الفرعيَّة شاذٌّ.وقد أخرج العطف والتوابع وأدخل مكانها في التوابع الخبر،إذ

---

(١) مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، ص: ١.

(٢) المرجع نفسه: / ١٩٤ – ١٩٥.

(٣) ما ذهب إليه في باب المرفوعات تظل قاعدته غير مطَّردة في باب " إنَّ " والمنادى.فهناك منصوب ومع ذلك فهو مسند إليه، وهو اسم إنَّ، وهناك مرفوع، وليس بمسند إليه كالمنادى مثلاً في بعض أحواله.

جعله تابعًا للمبتدأ. وقد أضاف تعليلاتٍ وافتراضات كثيرة، تخرج عن الوظيفة الأساسيَّة في النحو، وهي دراسة الظواهر النحويَّة الطبيعيَّة للصيغ العربيَّة، واستخلاص القواعدِ منها.

ولقد تعرضت هذه المحاولة إلى نقد كبير من قِبل العلماء والباحثين الذين بيَّنوا عدم استقامة أحكامها، واطِّرادها، كما أثبتوا أنَّ الأفكار التي زعم مصطفى أنَّها جديدة على الناس ليست كذلك،فكثير من المسائل التي ذكرها، وأجهد نفسه في الاحتجاج لها والبرهنة عليها أصلها للقدماء.وقد أورد العلماء من كلام النحاة ما يدلُّ على أنَّهم سبقوه،وقرَّروا ما قرَّره، أو على الأقل فطنوا إلى ما فطن إليه، ففكرة أنَّ المتكلِّم هو الذي يحدث الإعراب فكرة ابن جنيّ،وفكرة إعراب الأسماء الستة بركات ممطولة فكرة قالها المازنيُّ،وفكرة الحركة الخفيفة عند الوصل ودرج الكلام هي لقطرب،وفكرة الرفع علم الفاعليَّة والجرّ علم الإضافة فكرة الزمخشريِّ، وفكرة العمدة والفضلة فكرة الرضي،وصاحب فكرة إلغاء نظريَّة العامل ابن مضاء[١].

ونجد أيضًا محاولة " ضيف" في تيسير النحو قد أعادت تنسيق أبواب النحو، فأبقت منها عشرين بابًا، ودمجت بعض الأبواب في بعض، وألغت أبوابًا أخرى. فكتابه «تجديد النحو العربيِّ» هو استمرار لما بدأه في تحقيق كتاب الردّ على النحاة[٢]. والأبواب التي أبقى عليها هي[٣]: المبتدأ والخبر، وإنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، والفاعل، ونائبه، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والاستثناء، والحال، والتمييز، والإضافة، والتوابع، وإعمال المصدر، والمشتقات، وحروف الجرّ والممنوع من الصرف، والعدد، وإعراب المضارع، ونصبه، وجزمه، سوى أبواب الصرف الكثيرة ما عدا الإعلال، والميزان الصرفيِّ.

وقد دمج باب كان وأخواتها في باب الحال؛ لأنَّه أخذ برأي الكوفيِّين، القائل: إنَّها أفعال تامة لا ناقصة والمرفوعات بعدها فواعل والمنصوبات أحوال، ونقل باب كاد وأخواتها من أفعال المقاربة والرجاء والشروع إلى باب المفعول به؛ لأنَّ هذه الأفعال تؤول معانيها بأفعال متعدِّية كتأويل كاد بقارب.ونقل باب ظنَّ وعلم من أفعال القلوب التي تأخذ مفعولين إلى باب المفعول به حين يتعدَّد، وكذلك فعل بـــ أعلم وأخواتها من أفعال القلوب، التي تأخذ ثلاثة مفاعيل.

وعرَّف النداء[٤] بقوله:استدعاء شخص؛ لمخاطبته، وله سبعة أحرف، ثمَّ عدد أقسام المنادى، والحكم الإعرابيّ له، وأنَّ العلم لا يُنوَّن،وأنَّ المعرَّف بـــ (أل) يُسبق بـــ (أيّ) أو(أيّتها)، وأنَّ الهمزة تُقطع في لفظ الجلالة عند النداء، وتبع القدماء في نداء يا ابن عمّ، ويا ابن أمّ، وعدَّ (يا) للتنبيه في مثل:﴿ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾[٥]، وألغى كذلك أبواب

(١)عرفة، محمد أحمد:النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، ص: ٢٣

(٢) حقَّقه وطبع سنة (١٩٤٧م).

(٣) ضيف، تجديد النحو، ص: ١١: ٢٣

(٤) ضيف، تجديد النحو، ص: ١٩٥ ــ ١٩٧.

(٥) من الآية:٢٦ من سورة يس.

الترخيم والاستغاثة والندبة. أمَّا الترخيم؛ فلأنَّه صيغة قديمة أصبحت مهجورة في اللغة، وأمَّا الاستغاثة والندبة فهما صيغتان تلحقان بالنداء.وعلى هذا لا يضير حذف بعض الأبواب؛لأنَّها متضمَّنة في أخرى(١).

ومن الأبواب التي ألغاها باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس. أمَّا(ما)؛ فلأنَّه يليها اسمان مرفوعان: هما مبتدأ وخبره، وإذا وليها اسم مرفوع وآخر منصوب فالمرفوع مبتدأ والمنصوب خبر ولكن بنزع الخافض كما يرى الكوفيُّون؛لأنَّه يكثر معها زيادة الباء في الخبر.

وأمَّا (لا) فلم يأت بعدها اسمان مرفوع ومنصوب إلاَّ في بيت واحد، ولذلك أنكر بعض النحاة عملها الرفع والنصب، وقالوا: إنَّما يليها دائمًا مبتدأ وخبر. وأمَّا (لات) فلم ترد إلاَّ مع ظرف زمان تنفيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ (٢) ويكفي أن يقال للطلبة: إنَّ (لات) حرف نفي للظرف.

وألغى "ضيف" بابي: التنازع والاشتغال آخذًا برأي ابن مضاء، وما لحظه من أنَّ صيغهما جميعًا من افتراضات النحاة، كما ألغى باب: التحذير والإغراء؛ إذ يعربان مفعولاً به لفعل محذوف فيعرضان في الحديث عن المفعول،حين يحذف فعله.

ودعا إلى إعراب تمييز النسبة المنقول عن مفعــول به بدلاً، كما في: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (٣) فــ (عُيُونا)هي بدل من الأرض، كما دعا إلى إعراب المخصوص بالمدح والذم بدلاً من الفاعل، بعد نعم وبئس، وإعراب المنصوب على الاختصاص تمييزًا.

ورأى أنَّه ليس من الضروريِّ إعراب كنايات العدد في باب التمييز، مثل: كم، وكأيِّن، وكذا، إذ تكفي معرفة أنَّ التمييز بعد كم وكذا منصوب، وبعد كم الخبرية مجرور مفرد أو مجموع، وبعد كأين مجرور مسبوق بــ مِنْ، وليس من الضروريِّ إعراب كم الاستفهاميَّة وكم الخبريَّة، في مثل: كم كتابًا قرأت؟ وكم درسٍ ذاكرت! لأنَّ إعرابهما لا يفيد شيئًا في صحَّة نطقهما، ومثلهما لاسيما، فضلاً عن أنَّ ما بعدها يمكن أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

وليس عنده ما يدعو لإعراب (أن) المخفَّفة من الثقيلة، فيكفي أن يتعلَّم الناشئة أنَّها أداة ربط لا أكثر. ولا داع عنده لإعراب أدوات الاستثناء ما خلا وما عدا وما حاشا ذلك الإعراب المعقَّد المعروف عند النحاة، ويكفي أن يقال إنَّها أدوات استثناء والمنصوب بعدها استثناء.

وعمل أيضًا على إلغاء الإعرابين: التقديريِّ والمحليِّ في المفردات والجمل، (٤)والاكتفاء في المفردات المعربة والمبنيَّة بأن يقال محلّ الكلمة الرفع أو النصب أو الجرّ، والاكتفاءُ في الجمل بأن يقال مثلاً:الجملة خبر أو نعت أو صلة. ويترتَّب على هذا إلغاء متعلَّق الظرف

---

(١) ضيف، تجديد النحو، ص: ١٩٧.

(٢) من الآية ٣ من سورة ص.

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٤) لمزيد من التوضيح راجع ضيف، تجديد النحو، ص: ٢٤: ٢٦، و ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص: ٥٦: ٥٨.

والجارِّ والمجرور وإلغاء العلامات الفرعيَّة في الإعراب وإلغاء عمل (أنْ) في المضارع مقدَّرة بعد كي، ولام التعليل، ولام الجحود، وحتَّى، وأو، وفاء السببيَّة، وواو المعيَّة.

ودعا إلى حذف الشروط التي يدخلونها في بعض الأبواب كشروط صوغ اسم التفضيل، وفعل التعجب، وشروط صاحب الحال، وإعمال اسم الفاعل، وشروط إذن وحتَّى الناصبتين، وتابع المنادى، وعمل المصدر المعرَّف بأل.

ودعا إلى وضع تعريفات وضوابط لبعض الأبواب،(١) بحيث تساعد الناشئة على تصوُّرها تصوُّرًا دقيقًا كتعريف المفعول معه بأنَّه اسم منصوب تالٍ لواوٍ غير عاطفة بمعنى مع، وتعريف الحال بأنَّها صفة لصاحبها نكرة مؤقَّتة منصوبة.

واقترح زيادة إضافات ضروريَّة في النحو. منها أن يتضمَّن النحو جداول تصريف الأفعال مع ضمائر الرفع المتَّصلة، ومع نون التوكيد، وأبوابًا للحروف الزائدة الجارَّة وغير الجارَّة، ولقضايا التقديم والتأخير والذكر والحذف، وللجمل المستقلَّة، كالجملة المستأنفة، والجملة الحواريَّة، وللجمل غير المستقلَّة، كجملة الخبر، والمفعول، والحال، والنعت، والصلة، وللجملة الأساسيَّة في العربيَّة: الاسميَّة والفعليَّة.

ومحاولة ضيف تعرَّضت لانتقادات كثيرة، وممَّا قاله المعري(٢)عن محاولة ضيف: إنَّ النقد أو التجديد لا يكونان في ضمِّ الكلام بعضه إلى بعض، أو في تغيير المصطلح، أو في حذف ما هو واقع لا يُمكن الاستغناء عنه، وقد يكون في هذا التجديد ما يؤثِّر سلبًا في النحو العربيِّ، وقريب من هذا التجديد ما ورد عند "ضيف" فهو عرض للبحث مجتزأ مختصر اختصارًا مخلاً، ولمَّا أراد التجديد رفض إعراب أسماء الشرط، فعدَّ الفعل المضارع الأوَّل فعل الشرط،محلّه الجزم، والثاني جوابه(٣)، ونقول: فماذا لو كان الفعلان ماضيين؟ أو مختلفين؟ فهل سيرفض إعراب أسماء الاستفهام على سبيل المثال كما رفض إعراب أسماء الشرط.

أمَّا " حسَّان" فقد تناول العناصر الأساسيَّة التي يتشكَّل منها نسيج النحو العربيِّ. فالنحو ذاته هو شبكة من العلاقات. وهذه العلاقات هي جملة من قرائن معنوية وقرائنَ لفظيَّة متضافرة(٤). وأهمُّ القرائن المعنويَّة الإسناد الذي يُعدُّ قوام الجملة؛ لأنَّه علاقة الفعل بمرفوعه وعلاقة المبتدأ بخبره. وتأتي بقية القرائن تالية. ومنها التعدية، وهي قرينة المفعوليَّة، والسببيَّة، وهي قرينة المفعول لأجله، والظرفيَّة، وهي قرينة المفعول فيه، والمصاحبة، وهي قرينة المفعول معه، والتحديد، وهو قرينة بيان النوع أو العدد، والتأكيد، وهو قرينة نفي إرادة المجاز، ثمَّ تأتي علاقة التبعيَّة، وهو قرينة النعت والعطف والتوكيد والبدل، والملابسة وهو قرينة إرادة الحالية، والتفسير، وهي قرينة التمييز، والإخراج، وهي

---

(١) ضيف، تجديد النحو، ص: ٣٠ – ٣٤ و ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص:٦٠ – ٦١

(٢) المعري: قراءات معاصرة ٦١.

(٣) ضيف، تجديد النحو، ص: ٢١٣.

(٤) حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٩٣ – ١٩٤.

قرينة الاستثناء، والنسبة وهي قرينة الإضافة، والخلاف، وهي قرينة التعجب، والإنشاء بوساطة المصادر.

ومن القرائن اللفظيَّة التضامُّ، وهو يشتمل على ثلاث من العلاقات هي: الافتقار، كافتقار الموصول إلى صلة، والحرف إلى مدخول له، والاختصاص، كاختصاص (لم) بالدخول على المضارع دون غيره من الأفعال، والمناسبة المعجميَّة بين اللفظين المترابطين. فالفعل: (فهم) يتطلَّب فاعلاً عاقلاً. وإذا لم تراع المناسبة المعجميَّة، أيّ إرادة المعنى الأصليّ فذلك يسمَّى المفارقة المعجميَّة، والمفارقة المعجميَّة تؤدي إمَّا إلى فساد المعنى، أو إلى المجاز(١).

ومن القرائن اللفظيَّة العلامة الإعرابيَّة أصيلة كانت أم فرعية، وهي تستعمل للكشف عن المعاني النحويَّة، أيّ معاني العلاقات؛ فالكسرة للدلالة على الجرِّ، والضمَّة للدلالة على الرفع، والفتحة للدلالة على النصب، والسكون للدلالة على الجزم.

وعلى الرغم من أنَّ قرينة الإعراب ليست كافية وحدها في بعض الأحيان لتحديد المعنى، ولا بدَّ من قرائن أخرى تعين على ذلك، يجب ألاّ نُهَوِّن من شأن الإعراب، أو أن نغضَّ من ضرورته للمعنى.

إذًا النحو ليس أكثر من علامات تكشف عن علاقات، والعلاقات ليست غاية المطاف، وإنَّما يكون فهمها مؤهلاً للانتقال إلى إدراك المعنى النحويِّ دون المعنى الدلاليِّ الأكبر، الذي هو معنى النص. على أنَّ معرفة أساسيَّات النحو مجردة لا تعين إلا بدرجة محدودة جدًّا على إنتاج الصحيح من الكلام. والدليل على ذلك أنَّ العلماء بقواعدِ النحو غير معصومين من الخطأ في كلامهم باللغة الفصحى، وأنَّ الشكوى مشهورة من أنَّ معلمي النحو يستعملون اللهجة الدارجة في تعليم قواعد الفصحى؛ لعجزهم عن الإعراب وعلاماته. فكيف يكون الحل إذًا؟

ورأى تمَّام أنَّ المقصود من تعليم النحو وتعلمه إنَّما هو الوصول إلى المهارة الأدائيَّة في استعمال اللغة. ولذلك يجب ألاَّ تقتصر جهود المدارس في مرحلة التعليم العام على دروس النحو فقط، بل يجب أن تضع في برامجها دروسًا لممارسة الأداء اللغويّ، وأوجه الاتِّصال، كدروس المحفوظات، والتعبير، والمطالعة، والقراءة، والكتابة، والاستماع، وأن يشتمل النشاط المدرسيُّ على المناظرة والخطابة وغيرهما ممَّا يُعدُّ ممارسة للاستعمال اللغويِّ المؤدِّي إلى كسب المهارة. وهذه قضايا كما نراها في صلب تيسير النحو، كما هي من أصول التخطيط اللغوي، إذًا لا بدَّ من إعطاء التطبيق، ودروس الاستعمال المرتبة العليا في خطط التدريس، ولا بدَّ كذلك من إعداد المعلِّمين إعدادًا ممتازًا، ومطالبتهم أن يتحدثوا أثناء الدرس باللغة الفصحى(٢).

(١) حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٨١.

(٢) حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٨٥.

وبالنسبة للمحدثين فقد عرض الغلاييني بحث النداء، فعرَّفه، ثمَّ عرض لأدوات النداء، وكانت عنده سبعًا[١]، ثمَّ أقسامه وأحكامه، وكانت أمثلته جُملاً، ثمَّ عرض لبعض الأسماء المستحقَّة البناء مثل: سيبويه وحذام وثبات[٢]، وتوقَّف عند (ابن) وصفًا، وتابع الأقدمين في عدِّ (ابن) زائدة، ثمَّ عرض لتكرار المنادى[٣]، وتنوين الضرورة.

بعد ذلك انتقل إلى نداء الضمير فذكر أنَّ نداء الضمير شاذ نادر الوقوع في كلامهم، لكنَّه أثبته[٤]، وقد بدا التكلف واضحًا في إثبات أحكام توابع المنادى، الذي خلا من الشواهد، ثمَّ انتقل إلى حذف أداة النداء، أو حذف المنادى أو عدِّ (يا) للتنبيه، ثمَّ وقف عند المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم، وتبع بعض القدماء في أنَّ الأكثر حذف ياء المتكلم، وجواز إثباتها ساكنة واستشهد بقوله تعالى «يا عباد».

أمَّا باب الاستغاثة عند الغلاييني فهو مختصر جيِّد[٥]، وأمَّا التعجُّب ففي سطرين اثنين تمثـــل بـــ ياللماءِ! ويا ماءا! ويا ماء!، ثمَّ انتقل إلى الندبة والمرخم، وكانت شواهده جملاً، وعرض أخيرًا لأسماء لازمت الإضافة[٦]، وأرى أن يغيب هذا الباب عن كلِّ كتـــب المحـــدثين. علـــى العموم الكتاب ذو أسلوب سهل مختصر.

ونستنتج أنَّ الغلاييني قد لخَّص بحث النداء تلخيصًا شديدًا، واعتمد فيه على الأمثلة والجمل، وسار على نهج القدماء في ترتيب البحث بكل عناوينه.

وفي النحو الوافي نجد أنَّ كثرة الحواشي والإحالات وغيرها تُشتِّت من يعود إلى الكتاب، إلاَّ أننا نرى أنَّه كان يعين على الأبواب التي وضعها بتقريبها وتوضيحها، وعرضها عرضًا سهلاً ميسَّرًا، لا يردّها أو يدعو إلى إلغائها، ولا يتعجَّل بإطلاق الاتِّهامات، أو المقترحات التي تمسُّ جوهر النحو، فمن ذلك تناوله بعض الأسماء الموصولة نحو (أل، وذا، وأيّ (وغيرها ممَّا تغمض على المبتدئين؛ لأنَّها غير مألوفة لديهم مثل: (الذي ومن وما) وغيرها فلم يدع إلى إلغائها؛ لصعوبتها، ولعسر فهمها، كما فعل بعض دعاة التيسير، وإنَّما حاول توضيحها وتقريبها مفرِّقا بينها وبين (ال) التعريف والعهدية، و (ماذا) في الاستفهام، و (ذا) الإشاريَّة، وايّ الاستفهاميَّة، والشرطيَّة، معتمدًا كتب التراث، مفصِّلاً إعراب كلِّ نوع منها، وبعد الشرح المبسوط يلخِّص الموضوع تلخيصًا مجملاً، مستعينًا بجداول يجمل فيها ما سبق[٧].

---

(١) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية،.المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٩٩٢: ٣/ ١٤٨.

(٢) المرجع نفسه: ٣/ ١٤٩

(٣) المرجع نفسه: ٣/ ١٥٠

(٤) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية ٣/ ١٥٤

(٥) المرجع نفسه: ٣/ ١٦٠- ١٦٢.

(٦) المرجع نفسه: ٣/١٦٥

(٧) حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ١/ ٣٥٦- ٣٧٤.

وحتَّى بالنسبة لبحث النداء، الذي نحن بصدد موازنته مع القدماء، نجده قد بدأه بتعريف، ثمَّ عرض أحرف النداء، وقال أشهر حروفه ثمانية، وهي كلها ثمانية، ثمَّ وقف مطولاً عند (يا) ودخولها على غير الاسم[١]، بوصفها حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى.

ويظهر أنَّ " حسن" يعدُّ (يا) تحلُّ محلَّ الفعل أنادي أو أدعو؛ لأنَّه عدَّ جملة النداء فعليَّة إنشائيَّة للطلب[٢]؛ ولأنَّه أجاز تعليق شبه الجملة بأداة النداء (يا)[٣]، ثمَّ انتقل إلى أقسام المنادى[٤]، وألحق (هذا) و (مَنْ) بالمفرد العلم،[٥] وزاد في الاسم المنقوص، وتوقَّف عند وصف المنادى بـــ (ابن).

وبالمقابل فقد عرض " حسن" للنكرة غير المقصودة كاملة في أربعة أسطر هي: تعريف ومثالان وشاهد شعري واحد، فتعريف النكرة المقصودة فقط يزيد على باب النكرة غير المقصودة، وأرى في هذا تناقضًا، وكأنِّي بـــ " حسن" لا يعترف بهذا النوع، كما القدماء الذين لم يشيروا إليه، ولم يقفوا عنده، وهذا ما وقع فيه كثيرون لمَّا قالوا:إنَّ المنادى نُصِبَ لمَّا طال، يقصدون المضاف والشبيه بالمضاف، و نسأل لماذا نُصِبَ النكرة غير المقصودة وهو كلمة واحدة؟! وباختصار نقول عنه: إنَّ شواهد عبَّاس حسن جمل حديثة، وأشعار حديثة وإذا لم يُسعفه الأمر كان يستشهد بالقديم. وقد طالت حواشي الكتاب إطالة لم تكن بذات فائدة كبيرة، وقد اختصر في بعض الأحكام والقواعد اختصارًا يكاد يكون مخلًّا.

ويرى " المخزوميّ " أنَّ محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسيَّة حديثًا لم تقدِّم شيئًا جديدًا، والتيسير المنشود – في رأيه – لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحويَّة والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو، ولكنَّه ينبني على العرض الجديد لموضوعات النحو، من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحويِّ وموضوعاته أصولاً وفروعًا[٦]، وأهمُّ هذه الإصلاحات، وأولاها بالعناية – كما يرى – تخليص النحو ممَّا علق به من شوائب وفلسفة، حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي زعم أنَّها حرفت النحو عن مساره، فتحوَّل شيئًا فشيئًا إلى درس ملفَّق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغويِّ إلاَّ مظهره وشكله؛ ممَّا أصبح به النحو درسًا في الجدل، يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقليِّ[٧].

ولو عدنا إلى بحث النداء عند المخزوميِّ نجده قد عرَّف النداء بأنَّه تنبيه المنادى، وحمله على الالتفات، وقد يكون هذا الاختصار مفيدًا أكثر من غيره، ثمَّ يعدِّد أحرف النداء،

---

(١) المرجع نفسه: ٤/ ٥.

(٢) المرجع نفسه: ٤/ ٧.

(٣) المرجع نفسه: ٤/ ٨.

(٤) النحو الوافي: ٤/ ٩.

(٥) المرجع نفسه: ٤/ ١٠ –١١.

(٦) المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص: ١٥.

(٧) المرجع نفسه: / ١٤– ١٥.

ويرى أنَّ (أيا) و (هيا) حرف واحد؛ أبدلت الهاء من الهمزة[١]، وأرى أنَّه في هذا مُصيب، ويقف وقفة متأنية عند إنابة (يا) مناب الفعل (أدعو).

وأكبر الظنِّ عنده أنَّ هذه الأدوات لا تتعدَّى كونها أدوات تنبيه مثل: ألا و ها، إلاَّ أنَّها أقوى تنبيهًا منهما، وأدعى؛ لالتفات المنادى، وإسماعه الصوت[٢]، وإنَّ كثيرًا من النحاة لم يعدّوا (يا) للتنبيه، ولو لم يكن بعدها منادى صريح، بل عدّوا المنادى محذوفًا، وهو منهم[٣].

وينفي أن تشكّل (يا) مع النداء جملة، بل هما يشكّلان تركيبًا لفظيًّا،ليس فيه معنى فعل مقدَّر، ويضيف: ولا يصحُّ عدَّه في الجمل الفعليَّة، كما قصد النحاة إليه. [٤]واللافت أنَّ المخزوميَّ عمَّم فقال: (النحاة)، ولم يقل بعضهم، فكأنَّهم المخطئون وهو الوحيد الذي أصاب.

بعد ذلك انتقل إلى حركات المناديات، وأيَّد ما جاء به الخليل بن أحمد تأييدًا مطلقًا. وإن كان من صعوبة الفهم والتيسر أو حتَّى الإقناع عدّ المنادى مركَّبًا لفظيًّا، بمنزلة أسماء الأصوات، ولا يعدُّها جملة ألقيت، فكيف يصحُّ ذلك؟ وهل اسم الصوت مركَّب لفظيٌّ؟ هذه تساؤلات مردُّها إلى الطرح الجديد، وسببه الخروج على القاعدة، أو العرف، لا يمكن الإجابة على صحَّتها كما أرى إلاَّ عند العرض التجريبيِّ التعليميِّ للنحو الميسَّر؛ بقصد تسهيله كما قلنا سابقًا.

والمخزوميُّ حاول أن يجدِّد موضوع الدرس النحويِّ، وأن يعيد للنحو ما فقده بإبطال فكرة العامل، إذ يقول: (فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلِّص الدرس النحويَّ من سيطرة المنهج الفلسفيِّ عليه، وأن أسلب العامل النحويَّ قدرته على العمل... وإذا بطلت فكرة العامل بطل كلُّ ما عقدوا من أبواب، أساسها القول بالعامل، كباب التنازع وباب الاشتغال، ثمَّ بطل كلُّ ما انتهوا إليه من أحكام) [٥].

إلاَّ أنَّنا نجده قد غالى في نقده للاتِّجاه القديم في الدرس النحويِّ، فكلُّ شيء – في زعمه – أسِّس على أصول غير سليمة، وكلُّ شيء تحدَّث عنه القدماء لا صلة له بالدرس اللغويِّ أو النحويِّ، فالأصول التي تأسَّس عليها النحو العربيُّ – في نظره – ليست من النحو في شيء، بل هي دخيلة غريبة عن مجال اللغة والنحو، وليست الحركات في زعمه آثارًا للعوامل، ولكنَّها عوارض لغويَّة اقتضاها أسلوب العربيَّة، وليس في النحو عامل، وكلُّ ما بني على ذلك من أحكام ينهار ويزول[٦]. وهذا غلو في تهوين ما قام به النحاة الأوائل.

---

(١) المرجع نفسه: / ٣٠٢.

(٢) المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص:٣٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ص: ٣٠٤- ٣٠٥

(٤) المرجع نفسه، ص: ٣٠٤

(٥)المرجع نفسه، ص: ١٦.

(٦) المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص:١٦، ٢٢٩، ٢٣٢.

وما نلحظه هنا أنَّ المخزوميَّ لا يفرِّق بين النحو العلميِّ، الذي ينبغي أن يكون عميقًا مجردًا، وبين النحو التربويِّ الخاص بالتعليم، على أنَّنا يمكن القول بأنَّ آراءه تحاكي، ما جاء في "الردّ على النحاة " و"إحياء النحو" مع شيء من الاحتجاج والتوسع والتمحل؛ إذ نكاد نلحظ ذلك في جميع الأبواب تقريبًا.

وأمَّا كتاب "الأساليب الإنشائيَّة" في النحو العربيِّ فكان مختصرًا جدًّا، ففي بحث النداء؛ عرَّف النداء، ثمَّ عرض لأدواته[١] وأنواعه[٢]، ووقف عند نداء (يالله) و (يا هذا) وما لا يصحُّ نداؤه[٣]، وما لا يكون إلاَّ في أسلوب النداء[٤] والأسلوب الناقص في النداء، ويقصد حذف المنادى، أو حذف حرف النداء، ويتَّبع أبا حيَّان الأندلسيّ في عدِّ (يا) هنا للتنبيه. ونستطيع القول عن الكتاب بأنَّه مختصر جدًّا لا يحقِّق أغراضه من تيسير النحو، ولا من النحو نفسه.

ولكن هل تمَّت معالجة إشكاليَّة النحو العربيِّ: مادة وطريقة في ظل الحقائق المتجدِّدة، التي يثبتها العلماء باستمرار في اللسانيَّات التطبيقيَّة، وتعليميَّة اللغات؟ [٥]

لقد ظنَّ بعض الدارسين أنَّ تيسير النحو لا يتمُّ إلاَّ بحذف بعض أبوابه، التي زعموا أنَّها غير مهمَّة، ناسين أنَّ النحو نظام، وأنَّ النظام إن ألغي منه جزء تهدمت بنيتُه، وأصبح شيئًا غير الذي كان. وعلى هذا الأساس نرى انَّه ما زالت الجهود في بدايتها، وما زالت الشكوى من صعوبة النحو هي الشكوى، والنفور منه هو النفور، وهذا يقودنا إلى القول إنَّ جميع المحاولات لم تستطع أن توقف هذا التذمُّر، وكثرت الآراء في تشخيص أزمة النحو، ولكنَّا لما نصل إلى الحلِّ الناجع، ولكنَّها (لم تقدِّم جديدًا، ولم تفعل شيئًا يعيد للنحو حيويته؛ لأنَّها لم تصحِّح وضعًا، ولم تجدِّد منهجًا، ولم تأت بجديد إلاَّ إصلاحًا في المظهر، وأناقة في الإخراج. أمَّا القواعد فقد بقيت على حالها كما ورثناها، حتَّى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلاَّ نصيب ضئيل [٦].

وذهب البعض إلى أنَّ ازدحام مسائل النحو بالخلاف بين النحاة إن كان نافعًا في مستوى التخصُّص فهو بلاء في المستوى التعليميِّ العام؛ لصعوبته على الجانب التطبيقيِّ، أمَّا على الجانب النظريِّ فقد كان لهذه المحاولات أثر في حراك الفكر اللغويِّ اعتمادًا على ما جاء بها من أفكار جديدة، ورؤى معاصرة.

---

(١) هارون، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ص: ١٣٦.

(٢) المرجع نفسه:/ ١٣٧.

(٣) المرجع نفسه:/ ١٣٩.

(٤) المرجع نفسه:/١٤٠.

(٥) صاري: تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ ص: ١٨٨.

(٦) المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص:١٥.

وأخيرا يعطينا " ضيف" تصوُّرًا لتيسير النحو، والأسس التي يستند إليها في ذلك، وهو تصوُّر قائم على معطيات ابن مضاء في ردِّه على النحاة من إلغاء نظريَّة العامل، أساس البناء النحويِّ، وإلغاء التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات.

"وأكبر الظنِّ أنَّنا حين نطبِّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء: من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبِّق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظريَّة العامل نستطيع أن نصنِّف النحو تصنيفًا جديدًا، يحقِّق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرًا محقَّقًا، وهو تيسير لا يقوم على ادِّعاء النظريَّات، وإنَّما يقوم على مواجهة الحقائق النحويَّة، وبحثها بطريقة منظَّمة، لا تحمل ظلمًا لأحد، وإنَّما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس إلى النحو في العصر الحديث"(١).

الخاتمة:

وفي ختام بحثنا نقول:إذا كان تيسير النحو العربيِّ وتجديده ضرورة ملحَّة في عصرنا؛ ليصبح نحوًا فاعلاً ومرتبطًا بحياة الناس، من أجل أن يقوم بوظيفة ثقافيَّة معرفيَّة واجتماعيَّة كبرى، بوصفه مدخل اللغة إلى العلوم العربيَّة، فإنَّ ما نرمي إليه يُعدُّ أبعد ممَّا ورد في الكلام على تيسير النحو وتجديده؛ علمًا بأنَّ ما تركه لنا القدماء والسلف من تراث نحويٍّ يحتُّنا على اتِّخاذ الخطوات السريعة لإصلاح ما كانوا قد بدؤوا به؛ ليتشكَّل وفق مقتضيات الحياة المعاصرة، دون أن نتنكب جادة الابتعاد عن قواعده وقوانينه المتطوِّرة... فالقدماء إنَّما وضعوا النحو؛ لحلِّ مشكلات الخطأ في القراءة والفهم، واستندوا في استنباط قواعده ونظمه إلى كلام العرب نثرًا وشعرًا. وحين تعدَّدت آراؤهم النحويَّة فإنَّما كانت السبب وراء تيسيره.

لذلك أرى أنَّ ما انتهى إليه النحويُّون من آراء متعدِّدة لا تقع في باب الاضطراب والاختلاف والتعارض، وإنَّما تقع في باب التوسُّع في استعمال كلام العرب، وهو اتِّساع يفيد اللغة، ولا يوقعها في التقوقع والانغلاق والقصور. ولذلك نخلص إلى جملة من الآراء والاستنتاجات التي تفاوتت في قيمها بين القدماء والمحدثين فيما يخصُّ تيسير النحو وتجديده، سهولته، وصعوبته، وطرائق عرضه، وتداوله بين العامة من الطلبة والخاصة من أهل العلم والمتبحِّرين فيه، ومنها:

- ما طرح من أفكار وآراء قديمًا وحديثًا لتيسير النحو هو في مجال الاجتهاد، وهذه الاجتهادات لابدَّ أن تُبحث وتُناقش؛ حتَّى يتمَّ الوصول إلى مقترحات محدَّدة يتمُّ تطبيقها، وبالتطبيق والتجربة تظهر إيجابياتها وسلبياتها، وبذا يكون بالمقدور تطويرها أو العدول عنها. ونجد أنَّ معظم الجهود في التيسير ذهبت إلى: دمج أبواب في أبواب أخرى، وحذف الشاذِّ وبعض الأبواب، كبابي التنازع والاشتغال والتمارين غير العمليَّة، وعدم المبالغة في التعليل أو تَحَرِّي أثر العامل في الإعراب (أقصد الإعراب المحليّ والتقديريّ)، وتقليل التفصيلات الإعرابيَّة، وإيراد أمثلة جديدة حيَّة

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ٦٧.

مرتبطة بالحياة العمليَّة، والتقليل من التفريعات الجزئيَّة التي لا ضرورة لها، والاقتصار على مصطلحات ثابتة؛ للتخلُّص من مشكلة تعدُّد المصطلحات، ولكنَّه انساق إلى التبسيط الشديد. وفي رأيي أنَّ أيَّة محاولة للتيسير يجب أن تقوم في كلِّ مستوياتها ومراحلها على تصوُّر واضح لبنية النحو العربيِّ يُغْرَسُ في ذهن الطالبِ العربيِّ منذ الصغر، يراعى ضمنًا في تأليف الكُتب المدرسيَّة، وفي التدريس الفعليِّ.

- أنَّ صعوبة النحو وهم جاء من معلِّمين ضعاف، لم يتمكَّنوا من توصيل المفاهيم والأساسيَّات لطلابهم؛ مما أدى إلى عجز المتعلِّمين عن فهم النحو، كما أنَّ الشواذ النحويَّة في اللغة جعلت النحو صعبًا، ولذا فإنَّ من التجديد ترك حالات تعدُّد الأوجه، وليس إجازة الحالات المتعدِّدة التي عقَّدت النحو لا جدَّد له.
- وجدنا أنَّ التعرُّض للواقع النحويِّ في أزمنة مختلفة يعني الوقوف المتأني لعلاقة النحو بالمجتمع، وماذا صنع النحاة إزاء ذلك الواقع؟ موازنًا بما صنعه النحاة في وقتنا الحاضر، وما قاموا به من محاولات وتجديدات.
- يجب العمل والسعي لمعرفة الأسس والطرائق والوسائل التي تكفل الترغيب في النحو، وتعطي الثمرة المرجوَّة من دراسته .
- إنَّ أيَّة محاولة للتيسير يجب ألاّ تُفكِّك أوصال الكلام، وأن تدرك العلاقة بين مُكَوِّنات الجملة، وأنَّ الجملة هي عبارة عن شبكة من العلاقات التي توصل المعنى تامًا واضحًا.
- يجب استخدام الدراسة الوصفيَّة؛ لرصد التغيُّرات التي تحدث للدراسة النحويَّة، الساعية نحو الغاية العلميَّة الخالصة الممزوجة بالتعلُّم والتعليم، التي تستعين بالمجهود القديم والحديث؛ لتحقيق الغرض من دراسته.
- ونخلص إلى أنَّنا نحتاج إلى جماعة من النحاة واللغويِّين يتوفَّرون على إخراج مؤلفات محدَّدة؛ لتفي بهذا الغرض في منهجيَّة واضحة.
- نستنتج أنَّ هناك الكثير من القضايا والمسائل ووجهات النظر عند النحاة المحدثين، والآراء من حيث صوابها وخطؤها، تخدم درسنا النحويَّ، و يجب عدم سدِّ باب الاجتهاد على النحاة في أيِّ عصر من العصور.
- نجد أنَّ طبيعة تناول تيسير النحو قد اختلفت تمامًا من حيث الوضع التاريخيِّ والاستقراء العمليِّ والاستبيان.

المراجـــع

- القرآن الكريم
- إبراهيم، عبد العليم: الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، دار المعارف، الطبعة الثالثة عشر، القاهرة.
- بعيطيش، يحيى:النحو العربي بين التعصير والتيسير، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ٢٠٠١م
- ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
- حجازي، محمود فهمي: النظريات الحديثة في علم اللغة وتطبيقاتها على المستوى الجامعي، مجلة التعريب، دمشق (١٩٩٢).
- حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،
- حساني،أحمد: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو،الجزائر،منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ٢٠٠١م
- حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، مصر
- الحلواني، محمد خير: النحو الميسر، دار المأمون للتراث دمشق، ١٩٨٢م.
- ابن خلدون: المقدمة، الدار التونسية للنشر – المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
- الراجحي، عبده: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م
- الراجحي، عبده: دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٥م.
- رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، ١٩٨٢م.
- زبيدة، إبراهيم: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، المكتب الوطني، ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
- السيوطي، همع الهوامع، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ.
- صاري، محمد:تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١م
- صالح،عبد الرحمن الحاج: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر ١٩٧٣ / ١٩٧٤
- الصغير،محمد حسين: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، العراق، مطبعة المجمع العراقي، ١٩٩٠م

- ضيف، شوقي: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج جديد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ م
- ضيف، شوقي تجديد النحو: نشر أدب الحوزة، القاهرة، ١٩٨٢م.
- عبدالقادر البغدادي: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- عرفة، محمد أحمد:النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة
- عصيدة، فادي صقر احمد: جهود النحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، فلسطين، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦م.
- العقاد، عباس محمود:أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م، ط٨
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٣٥م.
- الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية،.المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٩٩٢.
- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- المبرد، أبوالعباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م.
- مجمع اللغة العربية القاهرة: المعجم الوسيط، القاهرة، الطبعة الثالثة. ١٩٩٨م
- المخزومي، مهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٢.
- المعري، شوقي: قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٦م
- من البيداغوجية إلى الديداكتيك، دراسة وترجمة د/ رشيد بناني، الحوار الأكاديمي والجامعي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ١٩٩١
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب: الفهرست، تحقيق رضا تجدد، دار المسير، بيروت
- هارون، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- ابن يعيش: شرح المفصل المطبعة المنيرية. مصر.